



القضاء على العنف ضد الأطفال في مصر الإطار الاستراتيجي الوطني

فبراير لعام ٢٠١٨



صورة الغلاف:

©UNICEF/Egypt2016/Bee Media Production

تصميم: هدى يوسف



تحت رعاية
معالي الأستاذ الدكتور
أحمد عماد الدين راضي
وزير الصحة والسكان
رئيس المجلس القومي للطفولة والأمومة



تم وضع الإطار الاستراتيجي الوطني بقيادة المجلس القومي للطفولة والأمومة، وبالتعاون مع الفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال ومنظمة يونيسف في مصر و بدعم من الاتحاد الأوروبي، وتم إعداد الورقة بطريقة تشاورية، وتضمنت مجموعة من ورش العمل والاجتماعات مع الشركاء الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني، كما استفادت من أفكار الأطفال والمراهقين وآرائهم، من خلال الاستعانة بالبحث الذي أجرى في وقت سابق بشأن العنف ضد الأطفال في مصر، الذي شارك فيه الأطفال والمراهقون وعبروا عن آرائهم.

كما ساهمت المعلومات والأدلة التي تم جمعها من الدراسات والتقارير من قبل المجلس القومي للطفولة والأمومة ويونيسف في توفير مزيد من الدعم لتحديد الأولويات الاستراتيجية. وأخيراً، اعتمدت الأطراف المعنية، أثناء إعداد الإطار الاستراتيجي، على عدة أطر جديدة للتفكير، مثل مجموعة الاستراتيجيات السبع لوضع حد للعنف ضد الطفل (INSPIRE)، التي اعتمدها الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال^١.

وتحقق هذه الاستراتيجية خطوة هامة لوضع خطة عمل للقضاء على العنف ضد الأطفال.

السيد/ برونو مايس

ممثل منظمة يونيسف في مصر

د. عزة العشماوي

الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة

فبراير ٢٠١٨

شكر واجب



©UNICEF/2006/Tara Todras WhiteHill

ونخص بالشكر أعضاء الفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال لما أسهموا به من وقت ومعرفة وخبرة فنية من أجل إعداد هذه الوثيقة.

الفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال

الرئاسة: المجلس القومي للطفولة والأمومة

أعضاء الفريق الوطني - ممثلون من: وزارة الصحة والسكان، وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وزارة الشباب والرياضة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التنمية المحلية، وزارة الأوقاف، وزارة الثقافة، المجلس القومي للمرأة، الهيئة العامة للاستعلامات، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النيابة العامة، البرلمان المصري، نقابة المحامين، الأزهر الشريف، المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية (جامعة الأزهر)، أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية والمسكونية التابعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، الجمعية المصرية لمساعدة الأحداث (منظمة غير حكومية)، جمعية حواء المستقبل، خبراء (أطباء أطفال وأخصائيين نفسيين)، هيئة تير دي زوم، هيئة إنقاذ الطفل، بلان انترنشيونال، هيئة كير الدولية في مصر، الاتحاد الأوروبي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

أعضاء اللجنة التسييرية - ممثلون من: المجلس القومي للطفولة والأمومة، وزارة الصحة والسكان، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وزارة الشباب والرياضة، الجمعية المصرية لمساعدة الأحداث، جمعية حواء المستقبل.

بدعم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في مصر.



يونيسف



هذا المشروع ممول
من الاتحاد الأوروبي



©UNICEF/Egypt2017/Pirozzi

المقدمة

ينتشر العنف ضد الأطفال في مصر انتشاراً واسعاً، ويؤثر على الأطفال في كافة شرائح المجتمع، وعلى الرغم من ذلك، فهو مشكلة خفية، تحدث خلف الأبواب المغلقة أو تظل محاطة بالصمت الناجم عن تقبل المجتمع للعنف أو تسامحه معه، أو الخوف من الوصمة أو اعتباره أمراً لا يجوز الحديث عنه.

وعلى الرغم من أن العنف ضد الأطفال في مصر يأخذ أشكالاً متعددة - بدءاً من العنف الجسدي والنفسي، وانتهاءً بالاستغلال الجنسي وعمالة الأطفال والإتجار بهم وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) - ويحدث في سياقات مختلفة، فإن أحدث الأدلة الناتجة عن الأبحاث تبين أن الأطفال في مصر كثيراً ما يواجهون مخاطر التعرض للعنف في تلك الأماكن التي من المفترض أن يحصلوا فيها على الرعاية والحماية، و من خلال رعاية الوالدين و الرعاية البديلة، و من خلال مدارسهم (سوف نستخدم مصطلح المدارس فيما بعد كمصطلح عام يشير إلى جميع السياقات التعليمية الخاصة بالأطفال مثل الحضانات و مدارس التعليم الفني و مدارس التربية الخاصة، مدارس الفصل الواحد)^٢ وكذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت.

وتؤكد الحكومة المصرية أنه ليس هناك ما يبرر أي نوع من أنواع العنف ضد الأطفال، كما تلتزم بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال، تماشياً مع دستور ٢٠١٤، واتفاقية حقوق الطفل، وقانون الطفل المصري (٢٠٠٨)، وغيرهم من المعايير المحلية والدولية لحقوق الإنسان، علاوة على ذلك، تلتزم الحكومة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تتضمن أهداف طموحة للقضاء على العنف، كجزء من رؤية أوسع "للعالم يستثمر في أطفاله، عالم ينمو فيه كل طفل بمأمن من العنف والاستغلال".^٤

وفي ضوء هذه الخلفية، تأسس الفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال (المشار إليه فيما بعد بالفريق الوطني) في يناير ٢٠١٧، وتولى رئاسة الفريق المجلس القومي للطفولة والأمومة، والهدف من هذا الفريق المتعدد القطاعات تسريع وتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ضد الفتيات والفتيان والمراهقين. وقد وضع الإطار الاستراتيجي الوطني الحالي للقضاء على العنف ضد الأطفال، من أجل دعم بناء توافق في الآراء، وتقديم التوجيه الاستراتيجي لعمل الفريق وأعضاءه. وتقدم هذه الورقة إطار لمجموعة شاملة متعددة القطاعات من الإجراءات المنسقة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له. واستناداً لهذا الإطار الاستراتيجي، ستكون الخطوة التالية وضع خطة عمل وطنية مفصلة ومحددة التكاليف، للتصدي للعنف ضد الأطفال، ويكون لها أهداف واقعية وذات أطر زمنية محددة وآليات المتابعة والتقييم ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن نهج الاستراتيجية والإجراءات المبينة في هذا الإطار الاستراتيجي، واسعة النطاق بما يكفي للتطبيق على أشكال العنف المختلفة في سياقات مختلفة، فقد صممت التدابير خصيصاً للتصدي للعنف داخل الأسرة والبيئة المدرسية ووسائل التواصل الاجتماعي والانترنت، كاستجابة للبيانات الوطنية المتاحة، التي تبين تحديداً ارتفاع مستويات العنف وأشكاله الخطيرة التي ترتكب داخل هذه السياقات، وعدم وجود استراتيجية حكومية شاملة للتصدي لها، بخلاف الممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال التي أدرجت بالفعل في استراتيجيات موسعة في مصر.^٥

من أجل ذلك، وجه هذا الإطار الاستراتيجي اهتماماً خاصاً بأشكال العنف التالية:

١. التأديب العنيف، بما في ذلك كثرة استخدام الوالدين ومقدمي الرعاية للعقاب الجسدي والاعتداء اللفظي كوسائل تأديبية،

٢. العنف المدرسي الذي يرتكبه المدرسون/ فريق العمل بالمدرسة ويرتكبه الأطفال (العنف بين الأقران)،

٣. والعنف الجنسي، ولا سيما المستويات المرتفعة من التحرش الجنسي الذي تتعرض لها الفتيات^٦،

إضافة إلى ذلك، فإن نهج الاستراتيجية ذات صلة أيضاً بالعنف الذي يحدث في سياقات مثل مؤسسات الرعاية والعدالة (مثل مؤسسات رعاية الطفل و أماكن الإحتجاز)، وأماكن العمل وفي السياقات الإنسانية. - من حيث أن التعامل مع هذه السياقات يتطلب تطوير السياسات وتنفيذها وجمع البيانات، وتقديم الخدمات، وتغيير الأعراف الإجتماعية. غير أن هذا الإطار الإستراتيجي لا يناقش هذه الأماكن بعينها بالتفصيل.



© UNICEF/Egypt/2017/Phozzi

المحتويات



©UNICEF/Egypt2017/AIDalil

٢	تهديد
٣	شكر واجب
٥	المقدمة
٧	المحتويات
٨	الخلفية والأساس المنطقي
٨	العنف ضد الأطفال
١٠	تبعات العنف وتكاليفه
١١	عوامل الخطر وعوامل الحماية
١٢	الاستجابة الوطنية حتى الوقت الحالي
١٤	أهم التحديات
١٦	الاستراتيجية والنهج
١٦	الهدف والنهج
١٧	نظرية التغيير
١٩	المبادئ التوجيهية
٢٠	منظومة حماية الطفل
٢٠	القوانين والسياسات والمعايير
٢٠	آليات التنسيق
٢١	توفير المعرفة والأدلة
٢٢	الوقاية من المرتبة الأولى والثانية والثالثة
٢٢	رفع الوعي، وجمع المعلومات وتعبئة المجتمع
٢٢	تمكين المراهقين والمدارس الآمنة
٢٣	دعم الوالدين/ مقدمي الرعاية والأسر
٢٤	خدمات إعادة التأهيل
٢٥	الأدوار والمسؤوليات
٢٧	الملحق (١): تعريف المصطلحات
٢٨	الملحق (٢): قائمة تفصيلية بأدوار ومسؤوليات أعضاء الفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال
٣٢	المراجع

الخلقية والأساس المنطقي

العنف ضد الأطفال

ضد الأطفال في جميع الأماكن وبجميع أشكاله، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والنفسى، فإن هذا الإطار يتصدى تحديداً لمستويات العنف بالغة الارتفاع التي يعاني منها الأطفال في منازلهم وفي المدارس، بما في ذلك التأديب العنيف وعنف الأقران والعنف الجنسي^{١٠}، وعلى الرغم من ذلك، فمن الضروري إعادة التأكيد على أنه يمكن أيضاً تطبيق نهج الاستراتيجية المدرجة في الإطار الاستراتيجي على أشكال العنف الأخرى ضد الأطفال، مثل الممارسات الضارة والإهمال.

يبلغ عدد سكان مصر ٩٥ مليون نسمة تقريباً، منهم ٣٧,٩ مليون طفل (في الفئة العمرية صفر -١٧)، أي ما يعادل ٤٠% من إجمالي عدد السكان^{١١}، وتبين الأبحاث أن الغالبية العظمى من الأطفال ينشأون في بيئات يتعرضون فيها للعنف بشكل منتظم^{١٢}، ولا تتعرض سلامتهم ورفاههم للضرر في منازلهم وأسرهم فحسب، بل في المدارس وأماكن العمل ومؤسسات الرعاية ونظم العدالة وفي الأماكن المختلفة في المجتمعات التي يعيشون فيها، وعلى الرغم من أن هذا الإطار الاستراتيجي قد أقر بأهمية التصدي للعنف الممنهج الواسع الانتشار

العنف ضد الأطفال

كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإيذاء الجسدي أو النفسى، والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، أو الاستغلال بما في ذلك الاعتداء الجنسي^{١٣}.

الجسدي	النفسى	الجنسى	الإهمال	الممارسات الضارة
العنف الجسدي المमित وغير المमित، بما في ذلك كافة أشكال العقاب البدني (على سبيل المثال: الضرب أو الركل) والمضايقات الجسدية من جانب البالغين أو الأطفال الآخرين.	بما في ذلك التحقير والسخرية والإهانة والتهديد والترهيب والعزل والتمييز والنبد	بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب والاستغلال الجنسي في البغاء أو المواد الإباحية	الإخفاق في حماية الطفل من الخطر، بما في ذلك، الإخفاق المتعمد في تقديم الرعاية الصحية، وعدم توفير ما يكفى من الحماية أو الرقابة.	بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) وزواج الأطفال والزواج القسري

والأطفال بين سن ٣-٤ سنوات أكثر عرضة لمخاطر سوء المعاملة، إذ وصل معدل العقاب الجسدي بينهم إلى ٤٣%. وبشكل عام، لا تختلف الوسائل التأديبية اختلافاً ملحوظاً باختلاف جنس الطفل^{١٤}.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، فعلى الرغم من انتشار العقاب الجسدي انتشاراً واسعاً، فإن معظم الآباء والأمهات - أكثر من ٧٠% منهم - لا يعتبرون أن العقاب الجسدي وسيلة ضرورية لتأديب الطفل^{١٥}. ويشير الآباء والأمهات المصريون في الواقع إلى الاستعانة باستراتيجيات تأديبية لا تتضمن سلوكيات تتسم بالعنف، مثل المناقشات والإطراء والتشجيع. وأخيراً، أظهرت الدراسة المشتركة بين المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة يونيسف رغبة الوالدين القوية في التعرف على المزيد من السلوكيات التربوية الإيجابية. ومن ثم، خلق أساس قوى لبرامج

ويبين المسح الذي أجراه المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع منظمة يونيسف في عام ٢٠١٥، أن الأطفال كثيراً ما يواجهون مخاطر التعرض للعنف في منازلهم من جانب آبائهم أو القائمين على رعايتهم، ثم في المدارس من خلال أقرانهم من الطلبة وأخيراً على أيدي المدرسين^{١٦}.

وتدعم نتائج المسح السكاني الصحي في مصر لعام ٢٠١٤ هذا البحث، إذ تبين أن ٩٣% من الأطفال بين سن ١-١٤ سنة تعرضوا في منازلهم لممارسات تأديبية تتسم بالعنف في الشهر السابق لإجراء المسح، ويتضمن ذلك الاعتداء النفسى والعقاب الجسدي، كما تعرض ٤٣% منهم للعقاب الجسدي الشديد، الذي يتضمن ضرب الطفل أو صفعه على وجهه أو رأسه أو أذنيه، أو ضربه ضرباً مبرحاً متكرراً، وكذلك استخدام أداة حادة في الضرب مثل الأحزمة^{١٧}.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، تبين الدراسة المشار إليها أعلاه إلى أن التحرش الجنسي اللفظي هو أكثر أشكال العنف الجنسي انتشاراً وفقاً لما أشار إليه الفتيات (ثلثي عدد الفتيات اللاتي شاركن في المسح بالقاهرة) والفتيان الذين شاركوا في هذه الدراسة، ثم يليه اللمس الجنسي. وفي عام ٢٠١٣ أجرت منظمة الأمم المتحدة للمرأة دراسة حول طرق ووسائل القضاء على التحرش الجنسي بمصر، وتدعم هذه الدراسة تلك النتائج، إذ أظهرت أن أكثر من ٩٩,٣% من الفتيات والنساء المصريات اللاتي شاركن في المسح تعرضن لبعض أشكال التحرش الجنسي في حياتهم، بدءاً من المعاكسة بالصفير والإيذاء اللفظي، وانتهاءً باللمس غير المرغوب فيه والاعتصاب^{١٨}. علاوة على ذلك، تشير الأبحاث إلى أن الفتيات لا يتعرضن للتحرش الجنسي في المدارس فحسب، بل في الطريق من وإلى المدرسة، وفي المواصلات العامة، وفي الشوارع^{١٩}.

وعلى الرغم من أن الدراسة لم تكشف عن أي "حالات تعرض الأطفال لممارسة الجماع قسراً أو قهراً"^{٢٠}، تلقى خط نجدة الطفل، والذي يديره المجلس القومي للطفولة والأمومة، بلاغات بممارسة العنف الجنسي ضد الأطفال، بما في ذلك، ٢٠٦ حالة اعتداء جنسي واعتصاب في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤. ومن المعتقد أن المستوى الحقيقي للاغتصاب أعلى

التربية، التي تساعد الوالدين/ مقدمي الرعاية على تعلم طرق التعامل مع سلوكيات الطفل ودعم تنشئته تنشئة إيجابية.

وعلى الرغم من حظر استخدام العنف والضرب في جميع المدارس، فيظل العقاب الجسدي هو الممارسة الشائعة في المؤسسات التعليمية^{١٥}. وعلى الرغم من أن الدراسة التي أجراها المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع منظمة يونيسف تظهر أن المدرسين ينكرون استخدامهم للعنف في تأديب تلاميذهم، فإن التلاميذ أنفسهم يرسمون صورة مختلفة تماماً. إذ أشار ٦٥% من الفئة العمرية ١٣-١٤ سنة - ولا سيما الفتيان - إلى تعرضهم للضرب بواسطة عصا أو حزام أو خزانة أو سوط بمدارسهم^{١٦}. علاوة على ذلك، أشار التلاميذ الذين شاركوا في الدراسة إلى عدم التعامل مع معظم حالات الإيذاء، على الرغم من تقديم بعض الشكاوى بالتعرض للعنف إلى مديري المدارس. وفي حالات أخرى، تسرب الأطفال المتضررين بالعنف من الدراسة بشكل كامل، وهو خطر جسيم يهدد مستقبلهم. وينتشر أيضاً العنف الجسدي بين الأقران، إذ أشار ٣٨% من الأطفال إلى تعرضهم لهذا النوع من العنف، كما شكوا التلاميذ من تعرضهم للعنف النفسي على أيدي زملائهم ومدرسيهم، مما أدى إلى شعورهم بالإهانة^{١٧}.



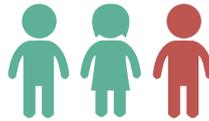
ينعرض أكثر من ٩ أطفال من كل ١٠ أطفال لممارسات تأديبية عنيفة بالمنزل^{٢٢}



يتعرض ما يقرب من ٨ أطفال من كل ١٠ أطفال للعقاب الجسدي بالمنزل^{٢٣}



يتعرض ما يقرب من ٧ أطفال من كل ١٠ أطفال للعقاب الجسدي بالمدرسة^{٢٤}



ينعرض أكثر من تلميذ واحد من كل ٣ تلاميذ للمضايقات بشكل منتظم^{٢٥}

سنة) لهم بروفایل على مواقع التواصل الاجتماعي^{٢٦}. وان ١ من كل ٤ أطفال تعرض لتجربة مزعجة على الانترنت^{٢٧}. و١ من كل ٣ أطفال وقع ضحية للعنف من الأقران على طريق وسائل التواصل الاجتماعي^{٢٨}، وتقريباً ١ من ٤ من المراهقين تعرض لرسائل كراهية وعنصرية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي أو الانترنت^{٢٩}.

من ذلك، وذلك لأن عدد كبير من الضحايا يعانون في صمت، ويخجلون من الإفصاح عن تعرضهم للاغتصاب أو يخشون ذلك، أو ببساطة ليس لديهم القدرة على الإبلاغ عن تجاربهم^{٢١}.

أيضاً أظهرت الإحصائيات العالمية أن ١ من كل ٥ من أطفال في الفئة العمرية (٨-١١ سنة) و٧ من كل ١٠ أطفال في الفئة العمرية (١٢-١٥)

تبعات العنف وتكاليفه

”العنف ضد الأطفال يقوض الاستثمارات في رفاه الطفل، وصحته وتعليمه، ويؤثر سلباً على القدرة الإنتاجية لأجيال المستقبل“^{٢٠}.

كما تترك الجرائم الإلكترونية البشعة التي ترتكب عن طريق الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بسماوتها المفتوحة، آثاراً طويلة المدى تقضى على كرامة ومستقبل الأطفال والمراهقين من نشر الفكر المتطرف، مستغلين غياب وعى الأطفال، وعدم قدرتهم على التمييز بين إيجابيات وسلبيات ما يحصلون عليه بيسر وسهولة من الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

وإلى جانب الخسائر التي تنجم عن العنف ضد الأطفال على مستوى الأشخاص، فإن هناك أضرار على المستوى المجتمعي، بما في ذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن زيادة الإنفاق الاجتماعي وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية^{٢٤}.

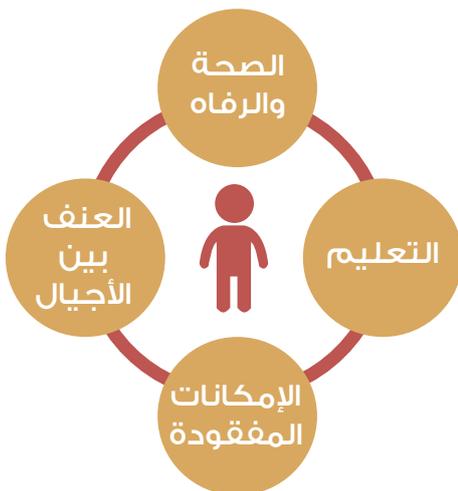
هناك أدلة واضحة وقوية تؤكد أن العنف يعرقل نمو الطفل بجميع جوانبه، بما في ذلك، النمو البدني والنفسي والاجتماعي^{٢١}. فالأطفال الذين تعرضوا للإيذاء أو الإهمال غالباً ما يعانون من صعوبات في التعلم وتدني في مستوى الأداء بالمدرسة، ومشكلات في الانتقال لمرحلة البلوغ، وربما يعانون من عدم الثقة بالنفس، والاكئاب. وتبين الدراسات، على سبيل المثال، أن العقاب البدني مؤثر للاكتئاب والتعاسة والقلق، ومشاعر اليأس بين الأطفال والمراهقين، بل إن التعرض للعقاب البدني، حتى لو لمرات قليلة، قد يؤدي أيضاً إلى إحباط نفسي بين الشباب، الذين قد يفقدون الثقة في الآخرين اللازمة لتحقيق التنمية البشرية الطبيعية^{٢٢}. علاوة على ذلك، تعرض الطفل لسوء المعاملة يكون له آثار جوهريّة تتوارث بين الأجيال، حيث أن الأطفال الذين نشأوا في أسرة عنيفة أو مجتمع عنيف، يميلون لاتخاذ العنف كوسيلة لحل الخلافات، وتكرار نمط العنف والاعتداء مع أزواجهم/زوجاتهم وأبنائهم^{٢٣}.

آثار العنف على الاقتصادات الوطنية

الاستثمار من أجل منع العنف مسألة تتعلق بالحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، كما أنه يعود بالنفع من الناحية الاقتصادية، إذ تؤكد بعض الدراسات أن العنف عامل رئيسي من عوامل استنزاف الاقتصادات الوطنية.

- تفقد مصر حوالي ٧٪ من المكاسب الممكنة نتيجة للتسرب من الدراسة بسبب العنف في المدارس^{٢٥}.
- تقدر تكلفة سوء معاملة الأطفال بالولايات المتحدة ١٢٤ مليار دولار سنوياً^{٢٦}.
- يشير الاتحاد الأوروبي إلى أن كل يورو يستثمر في منع العنف يحقق عائد اجتماعي قدره ٨٧ يورو^{٢٧}.

شكل ١: تبعات العنف



وعلى النقيض تبين الأبحاث أن الاستثمارات في منع العنف في مرحلة الطفولة يمكن أن تحقق عوائد اجتماعية-اقتصادية هامة من خلال:

- خفض الإنفاق على خدمات الاستجابة للعنف؛
- تحسين نواتج التعلم والتعليم؛ الغاء و
- خفض العنف المتوارث بين الأجيال والنزعة الإجرامية بين الكبار، وجنوح الأحداث^{٢٨}.

عوامل الخطر وعوامل الحماية

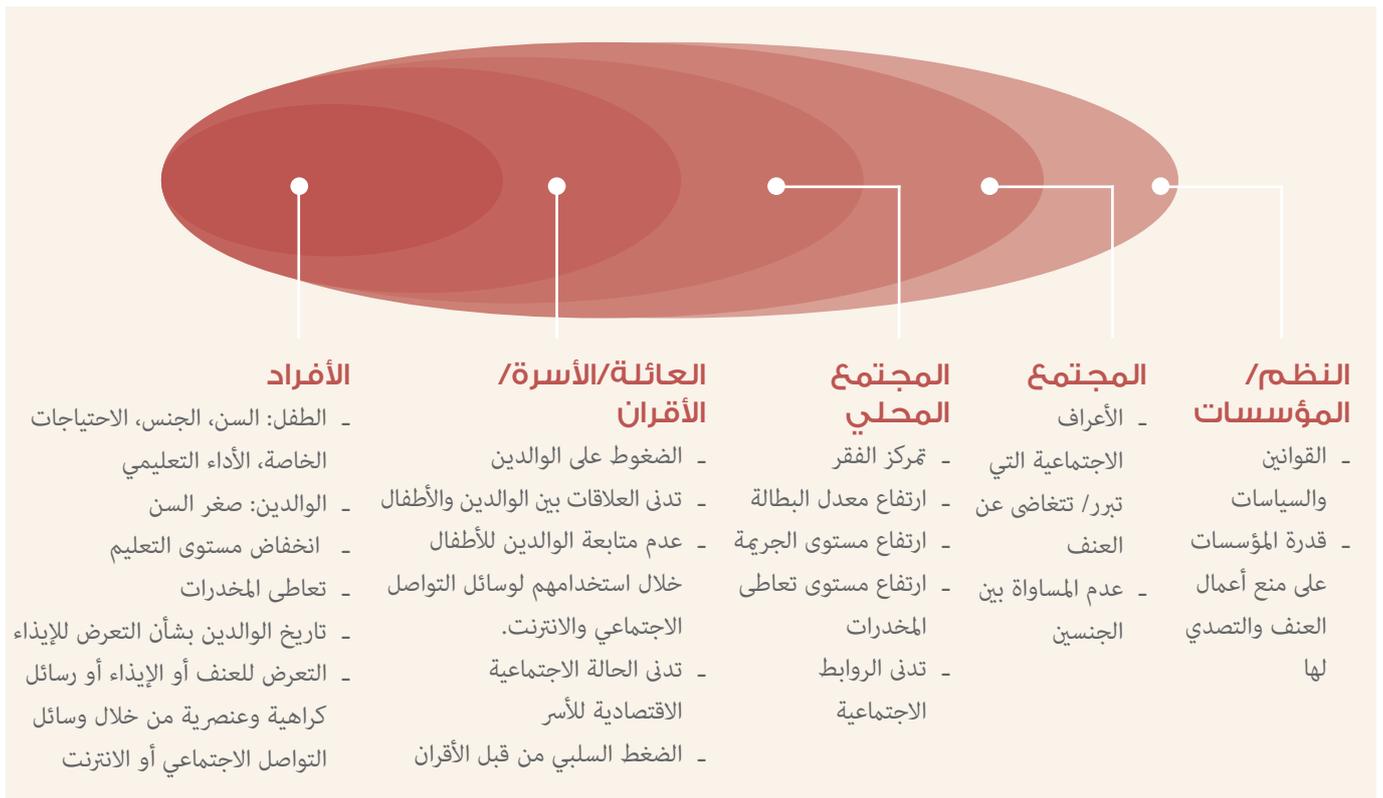
المصري (٢٠٠٨) التغاضي عن العقاب البدني في المنزل، مما يسهم أيضاً في زيادة إمكانية تعرض الطفل للعنف.

كما أن هناك عوامل معينة قد تزيد من احتمال تعرض الأطفال للعنف، هناك أيضاً عوامل يمكن أن تقلل من هذا الاحتمال، وقد توجد في المستويات المختلفة للنموذج الاجتماعي الإيكولوجي، على سبيل المثال، على المستوى المجتمعي، تمثل الأطر التشريعية والسياسية القوية، التي تحمي الطفل من العنف، والنظم والمؤسسات المعنية بتفعيل القوانين، عوامل هامة للحماية من العنف. كما يبعث ذلك برسالة قوية من خلال المجتمع بشأن حقوق الطفل في النمو في مأمن من العنف، ولا سيما عند اقترانها بالاستراتيجيات التي تعزز إحداث تغيير إيجابي على مستوى السلوك والمجتمع^{٤٤}. على مستوى المجتمع المحلي والعائلة، من الواضح أن الأسر والمدارس من الممكن أن تكون مصدراً قوياً لحماية الأطفال ودعمهم^{٤٥}. وعلى وجه الخصوص، الأطفال الذين يتعرضون لوسائل تأديب إيجابية متسقة (بعكس الوسائل العنيفة) في المنزل والمدرسة، في شكل التشجيع الإيجابي والدفء والمودة يكون هناك احتمال أكبر لتحقيقهم إمكانات النمو وتعلمهم المهارات الموازية اجتماعياً وإسهامهم في المجتمع إسهاماً هادفاً^{٤٦}. ومن المحتمل أيضاً أن ينقلوا هذه المهارات إلى أطفالهم، مما يعزز نقل العلاقات الإيجابية خالية من العنف عبر الأجيال^{٤٧}.

تبين مجموعة متزايدة من الأبحاث أن خطر العنف ينجم عن التفاعل المعقد بين عدد من عوامل الخطر، على مستويات مختلفة بالنموذج الاجتماعي الإيكولوجي^{٤٨}، على النحو المبين بالشكل (٢) أدناه، وتنشأ بعض العوامل من السمات الفردية للطفل، وسمات الوالدين أو مقدمي الرعاية، بينما ينشأ البعض الآخر من العوامل من طبيعة الأسرة، والأدوار والعلاقات بين أفرادها. على سبيل المثال، تبين نتائج المسح السكاني الصحي في مصر لعام ٢٠١٤، أنه على الرغم من أن العقاب الجسدي يحدث في جميع الفئات الاجتماعية الاقتصادية (يتراوح من ٧٩٪ في الخمس الأكثر فقراً إلى ٧١٪ في الخمس الأكثر ثراء)، فإن هناك احتمال أكبر لاستعانة الأسر ذات الوضع الاجتماعي الاقتصادي المنخفض أو ذات المستوى التعليمي المنخفض بوسائل العقاب الحاد مقارنة بالأسر الأغنى أو الأكثر تعليماً^{٤٩}.

علاوة على ذلك، هناك مجموعة كبيرة من العوامل المجتمعية التي ترتبط بالعنف في مصر، منها الأعراف الاجتماعية الراسخة المتعلقة بالأدوار المتوقعة من الجنسين واختلال توازن القوى بينهما - مما يتجلى في ارتفاع معدل انتشار التحرش الجنسي للنساء والفتيات - وكذلك الأعراف الاجتماعية التي تبرر العنف ضد الأطفال أو تتغاضى عنه^{٤١}. وتظهر الأبحاث، على سبيل المثال، أن استمرار القبول الاجتماعي للاستعانة بالوسائل التي تتسم بالعنف في تأديب الطفل هي عامل رئيسي في استمرار حدوثه^{٤٢}. علاوة على ذلك، يواصل قانون الطفل

شكل ٢: النموذج الاجتماعي الإيكولوجي لفهم العنف ضد الأطفال والوقاية منه^{٤٣}



الاستجابة الوطنية حتى الوقت الحالي

المجاني (رقم ١٦٠٠٠) المخصص لمساعدة الأطفال في حالات الخطر والذي يتولاه المجلس القومي للطفولة والأمومة، لتلقى الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الأطفال ومتابعتها. وخضع الأخصائيون الاجتماعيون العاملون على الخط للتدريب على كيفية الرد على الاستفسارات ذات الصلة بالتربية والعمل كآلية إحالة الحالات لمقدمي الرعاية وذلك للذين يطلبون دعماً في مجال التربية.

إن ورش العمل المخصصة لتدريب القائمين على خطوط المساعدة والاستشارة هي أحد مكونات برنامج أكبر، يموله الاتحاد الأوروبي، بالشراكة مع منظمة يونيسف للحد من العنف ضد الأطفال في مصر. وقد وضع منهج وطني لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في مجال حماية الطفل، وذلك بموجب هذا البرنامج وتحت قيادة وزارة التضامن الاجتماعي. ويركز هذا المنهج على المهارات وبناء القدرات للعمل مع الأطفال والأسر مهيئاً من الفاعلية. وقد أطلق البرنامج في ديسمبر ٢٠١٦ حملة هي الأولى من نوعها - والتي حملت عنوان "أولادنا" - من أجل تعزيز التربية الإيجابية، وتولى تنفيذ هذه الحملة المجلس القومي للطفولة والأمومة، بدعم من منظمة يونيسف وتمويل من الاتحاد الأوروبي. وباقتراح صوت الأطراف المعنية وخبرتهم - بما في ذلك، أصحاب القرار وخبراء في مجال التربية والعنف والآباء والأمهات والأطفال أنفسهم - ساعدت الحملة في خلق فهم مشترك لأهمية التربية الإيجابية ومنع العنف.^{٤٩}

بذلت مصر جهوداً كبيرة لاعتماد القوانين والتدابير السياسية التي من شأنها أن تضمن للطفل حماية أفضل من العنف، بما في ذلك، في المنزل وفي المدرسة. فعلى سبيل المثال، أدرجت حقوق الطفل في الحماية من العنف في الدستور المصري (٢٠١٤)، وفي قانون الطفل (٢٠٠٨)، وقانون العقوبات (١٩٣٧)، بما في ذلك، تعديل قانون العقوبات لعام ٢٠١٤، الذي يجرم التحرش الجنسي للمرة الأولى. كما صدقت مصر على عدد من معاهدات الدولية لحقوق الإنسان، التي تضمنت حقوق الطفل، مثل اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. علاوة على ذلك، التزمت الحكومة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تتضمن أهداف طموحة لإنهاء العنف، كجزء من رؤية أوسع "لعالم يستثمر في أطفاله، عالم ينمو فيه كل طفل بمأمن من العنف والاستغلال"^{٤٨}.

ولترجمة المعايير الوطنية والدولية المذكورة أعلاه إلى إجراءات عملية، تم اتخاذ تدابير مؤسسية وسياسية معينة، تضمنت، من ضمن أمور أخرى، تشكيل لجان متعددة لحماية الطفل على مستوى المحافظات وعلى مستوى الأحياء (لجان حماية الطفل). وتخضع هذه اللجان للمسؤولية الإدارية لوزارة التنمية المحلية، وكما أنها مكلفة بموجب قانون الطفل (٢٠٠٨) بوضع سياسات على مستوى المحافظة بشأن المسائل المتعلقة بحماية الطفل. وكذلك رصد ومتابعة الحالات الفردية على مستوى الأحياء. علاوة على ذلك، تم إنشاء خط نجدة الطفل

شكل ٣: أمثلة للمواد التي نشرتها حملة «أولادنا»



الخدمات العامة والاجتماعية والمسكونية التابعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، بدعم من منظمة يونيسف^{٥٣}.

حرصاً من الدولة على توفير عنصر الأمان لمستخدمي شبكة الإنترنت في مصر وتقديراً منها لأهمية هذا الجانب؛ بدأت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٧ في برنامج طموح لتوفير الأمان على الإنترنت للأطفال بشكل خاص، إيماناً منها بأهمية تلك القضية ومواكبةً للتطورات العالمية في هذا المجال، لذا تم إنشاء برنامج الاستخدام الآمن للإنترنت استجابة للزيادة المضطردة لاستخدام الإنترنت في مصر وخاصة من فئات الشباب والأطفال وما يصاحب ذلك من مخاطر محتملة يمكن أن يتعرض لها الأطفال أثناء استخدامهم لشبكة الإنترنت.

وفي هذا الصدد، تأسست اللجنة الوطنية المعنية بالاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال^{٥٤} بهدف توحيد وتنسيق الجهود المبذولة في هذا الموضوع، وذلك من منطلق أن مسؤولية عالم الإنترنت تقع على عاتق الدولة والمجتمع والذي يجب أن يضع على رأس قائمة أولوياته واهتماماته السعي لتوفير أفضل السبل لحماية الأسر ووقاية الطفل من مختلف المخاطر وخاصة تلك التي تمس الخصوصية. لذلك كانت رؤية اللجنة " تمكين الأطفال والنشء من استخدام الإنترنت مع حمايتهم وإرساء المبادئ السليمة للتعامل". وتهدف اللجنة الوطنية للاستخدام الآمن للإنترنت إلى:

- تعزيز عنصر الأمان في عالم الإنترنت لكل من الأطفال وأسرهم.
 - وقيتهم من المخاطر المرتبطة بعالم الإنترنت من خلال تحديد وتطوير الأدوات والأساليب المتبعة التي من شأنها تحقيق الأمن والسلامة في العالم الافتراضي.
- وتتبنى اللجنة منهجية العمل متعدد الأطراف التي تقوم على جذب جميع الأطراف المعنية بقضايا الاستخدام الآمن للإنترنت للأطفال على طاولة واحدة لمناقشة كافة أبعاد القضية والوقوف على الخطط المنفصلة لكل أعضاء اللجنة من جهة ورسم خطة واستراتيجية عامة للأعضاء مجتمعين من جهة أخرى.

وتقدم وزارة التضامن الاجتماعي للأسر المحرومة والمعرضة للخطر الخدمات الداعمة للأسر، وذلك من خلال برنامج الزيارات المنزلية للرائدات الريفيات ومكاتب تسجيل الأسر التابعين لها، علاوة على ذلك، تعتبر مراكز تنمية الطفولة المبكرة التي تديرها الوزارة، وبرنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية المشروطة، الذي يستهدف الأسر المنخفضة الدخل التي لديها أطفال، من التدابير الجوهرية التي تتخذها الوزارة للوقاية من العنف^{٥٥}.

وفي قطاعي التعليم والصحة، اتخذت مبادرات هامة للتصدي للعنف ضد الأطفال، فعلى سبيل المثال، أصدرت وزارة التعليم في عام ٢٠١٦ مرسوماً بشأن الانضباط المدرسي (قرار وزاري ٢٠١٦/٢٨٧)، يحدد تدابير الانضباط الإيجابي لكي يستعين بها المدرسون، كما تشكلت لجان متخصصة للحماية المدرسية، للتصدي لحالات العنف. علاوة على ذلك، تم تقديم الدعم النفسي والتدريب على المهارات الحياتية والخدمات الداعمة للأسر، مثل البرامج التربوية للحد من العنف، للأطفال المصريين وأبناء المهاجرين واللجئين وأسرهم، من خلال مبادرة نادي الأسرة، وذلك بوحدات الرعاية الصحية الأولية تحت إشراف وزارة الصحة والسكان. بالإضافة إلى ذلك، تظلمت وزارة الشباب والرياضة بتشغيل ٤٠٠ مركز للشباب، تقدم فيها برامج لتعزيز المهارات الحياتية وإمكانية التوظيف وريادة المشروعات للمراهقين والشباب، وكذلك تعزيز حقوقهم في المشاركة الهادفة - وهي جميعها عناصر لازمة لتعزيز انتقال المراهقين لمرحلة البلوغ انتقالاً ناجحاً آمناً.

وتشارك الحكومة أيضاً، بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك، المؤسسات الأكاديمية، في الأبحاث ومبادرات بناء القدرات. علاوة على ذلك، تقر الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات للأطفال، وكذلك مشاركتها في صنع السياسات ووضع البرامج التي تهدف إلى حماية لأطفال^{٥٦}. على سبيل المثال، يدعو قانون الطفل المصري (٢٠٠٨) إلى دمج ممثلين من المنظمات غير الحكومية في جميع لجان حماية الطفل على مستوى المحافظة ومستوى الأحياء. وقد كان لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الدينية، دور فعال في تعزيز فهم حقوق الطفل وتقديم العديد من الخدمات الداعمة للأسرة والطفل، وذلك تحت مظلة المؤسسات الحكومية^{٥٧}. على سبيل المثال، نشر القادة الدينيون المسلمون والمسيحيون منشوراً مشتركاً بشأن حماية الأطفال من العنف والممارسات الضارة "المحبة، السلام، التسامح.. رسائل أساسية من الإسلام والمسيحية لحماية الأطفال من العنف والممارسات الضارة" الذي نشر على نطاق واسع، وقد شارك في إعداد هذا المنشور المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية بجامعة الأزهر وأسقفية

أهم التحديات

عاملة متخصصة؛ لضمان التنفيذ الكامل للقوانين والسياسات ورصد إنفاذها^{٥٧}.

هناك أيضا العديد من التحديات والصعوبات التي تتعلق بحماية الأطفال من مخاطر وسائط الإعلام الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تواصل الدولة جهودها فيها للمواكبة بين الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة ووسائط الإعلام الرقمية للأطفال، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما تحمله من فوائد لدعم ابتكار وموهبة الطفل، وفي نفس الوقت مواكبة التشريعات، لحسم تجريم حيازة الأعمال التي تتسم بالتطرف، و أيضا عدم القدرة على مجابهة الزيادة المتلاحقة في التقنيات الحديثة بإيجابياتها وسلبيتها، لاسيما في ظل العولمة، وما ينتج عنها من تلاحم بين العالم العربي والغربي، حيث يتعرفون على ثقافات وخبرات حديثة قد تزج بهم صغارا وكبارا إلى عالم الجرائم المعلوماتية والتطرف، وما يتضمنه هذا العالم من مثلث تشابك أضلعه، وهي التطرف، والاتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي والتجاري والاقتصادي. ويزيد من تعقيدها صعوبة ملاحقة الجناة، وضعف آليات التتبع، وغياب الوعي بحيل القراصنة، وهم غالبا من البشر شديدي النبوغ والذكاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونضيف على ذلك عدم توفر قواعد بيانات لرصد تلك الجرائم.

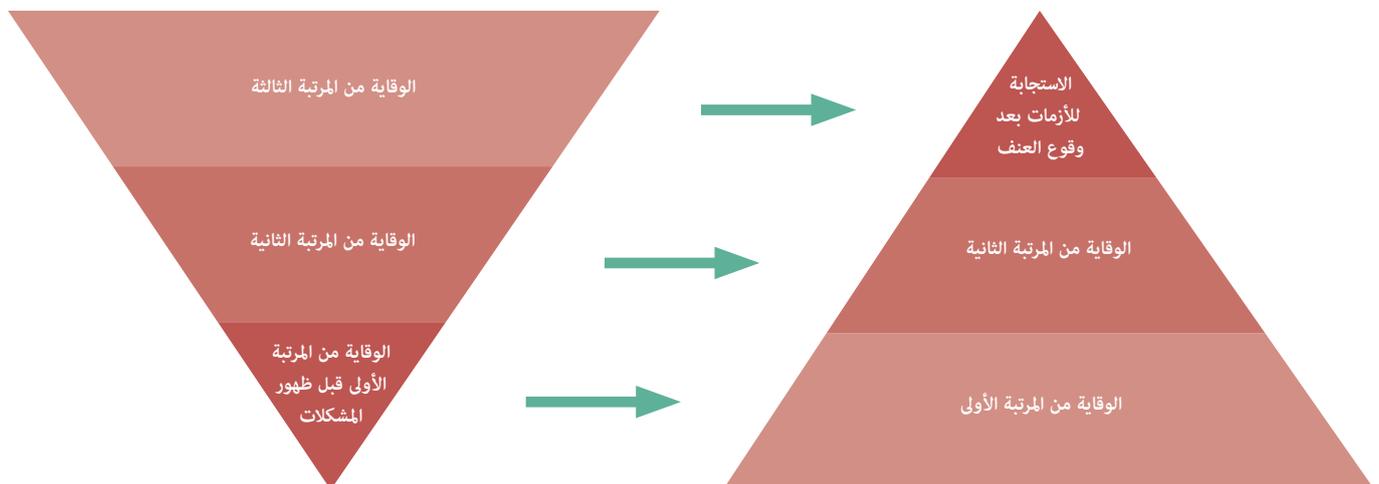
والإطار الاستراتيجي الحالي يقر بهذه العوائق، ومن ثم يقدم طريقة للمضي قدماً خارج إطار التدخلات القائمة على رد الفعل، نحو نهج شامل للوقاية، يشمل سلسلة الوقاية من المرتبة الأولى والثانية والثالثة، وسنتعرض لشرح هذا النهج بالتفصيل في الجزء التالي.

على الرغم مما بذلته مصر من جهد كبير لتوفير حماية أفضل للأطفال من العنف، لا يزال هناك ثغرات كبيرة بين معايير حقوق الطفل التي وافقت عليها الحكومة، وعدد البرامج والمبادرات التي تنفذ للتصدي للعنف وما يتعرض له الأطفال بشكل يومي.

ويبين تحليل عمل منظومة حماية الطفل أن الإطار التشريعي والسياسي لا يقابله حالياً قدرة تنظيمية وبشرية؛ لضمان تنفيذه تنفيذاً كاملاً^{٥٨}. والعديد من الجهود والنهج القائمة للتصدي للعنف ضد الأطفال مشتتة وغير منسقة، مما يؤدي إلى عدم وجود تقسيم واضح للأدوار والمسؤوليات والمسائلة من قبل جميع الأطراف المعنية. علاوة على ذلك، الآليات الموحدة القائمة غير كافية على المستوى المحلي لإحالة القضايا وإدارتها، حيث غالباً ما يضطر الأخصائيون الاجتماعيون إلى الاعتماد على العلاقات الشخصية مع مقدمي الخدمة الآخرين لضمان اتخاذ أي إجراء^{٥٩}، مما يؤدي إلى ضعف المنظومة، ولا سيما في حالة التناوب المتكرر للموظفين. وقد يؤدي في النهاية إلى فقدان الفرص في منح الأطفال سلسلة متواصلة من الرعاية والحماية، ولا سيما لهؤلاء الذين يعيشون في حالات من الضعف.

علاوة على ذلك، على الرغم من أن معظم التدخلات قيمة، فإنها تركز على خدمات الاستجابة فقط، ولذلك لا تصدي بالقدر الكافي للأسباب الجذرية الكامنة وراء العنف لوقفه قبل وقوعه. وفي هذا الشأن، لا تزال هناك حاجة لأن تركز معظم الجهود على تغيير المواقف والسلوكيات والأعراف الاجتماعية التمييزية، التي تتسامح حيال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، أو تبرر استخدام العنف كوسيلة مقبولة لحل الخلافات وتأديب الأطفال. وهذا الشكل من أشكال "الاستجابة للأزمات" يرتبط بنقص الموارد المالية وعدم وجود قوة

شكل ٤: لابد من التحول التدريجي من التركيز الحالي على الاستجابة للأزمات، إلى مزيد من التركيز على الوقاية من المرتبة الأولى والثانية^{٥٨}



مستوى التدخل	الهدف والإطار الزمني	الغرض
الوقاية من المرتبة الأولى	المجتمع المحلي بأكمله أو جميع الأسر - قبل ظهور المشكلات	الوقاية من وقوع العنف من خلال رفع الوعي والتثقيف وإسداء المشورة والدعم.
الوقاية من المرتبة الثانية	الأطفال والأسر الأكثر عرضة لمخاطر التعرض للعنف، أي الأطفال والأسر المحرومة والأكثر عرضة لمخاطر الحرمان، والتي تحتاج لدعم أكبر.	التصدي لعوامل الخطر، والتخفيف من حدة المشكلات، ومنع تفاقمها، مع التركيز على التدخل المبكر.
الوقاية من المرتبة الثالثة	الأطفال والأسر التي وقع فيها العنف	الحد من الآثار طويلة الأجل للعنف ومنع تكرار حدوثه



الاستراتيجية والنهج

الهدف والنهج

المرتببة الأولى إلى قطاع كبير من السكان، برسائل جوهريية للوقاية من العنف ومعلومات عن خدمات الدعم المتاحة. ولذلك تهدف التدخلات في مستوى الوقاية من المرتببة الأولى، إلى تعزيز المعارف والمهارات وكذلك اشراك المجتمعات المحلية - بما في ذلك، الأطفال والمراهقين أنفسهم - والمجتمع ككل في المحافظة على سلامة الأطفال وحمايتهم. ويسعى هذا المستوى للعمل أيضاً إلى محو وصمة العار وتشجيع سلوك طلب المساعدة من خلال توفير الطلب والدعم العام لخدمات وتدخلات العنف ضد الأطفال.

إلى جانب التدخلات في المرتببة الأولى، يتطلب الأمر مزيد من التدخلات المكثفة في المرتببة الثانية والثالثة، للأسر المعرضة للخطر أو المحرومة أو المتضررة، ولابد من مواءمة الخدمات المقدمة في مرحلة الوقاية في المرتببة الثانية (على سبيل المثال، برامج مهارات التربية الوالدية، والضمان الاجتماعي المشروط (برنامج تكافل وكرامة)، والعلاج من تعاطى المخدرات، وما إلى ذلك)، حسب ظروف الشخصية للطفل والأسرة، ومن الضروري أن تهدف إلى التصدي لعوامل الخطر والتخفيف من حدة المشكلات، ومنع تفاقمها، مع التركيز على التدخل المبكر. من ناحية أخرى، تسعى التدخلات في المستوى الثالث إلى الحد من الآثار طويلة الأجل للعنف ومنع تكرار حدوثه، وتشمل هذه التدخلات، على سبيل المثال، ضمان الحصول على خدمات الطوارئ، والرعاية الطبية والعدالة، وكذلك الخدمات العلاجية المتخصصة، مثل علاج الأشخاص والأسر أو أي منهما.

علاوة على ذلك، يتطلب الوقاية من العنف والتصدي له تعزيز المكونات الأساسية لمنظومة حماية الطفل، بما في ذلك، القوانين والسياسات والمعايير والموارد البشرية والتمويل، وآليات التنسيق وجمع البيانات. وكما يبين الشكل التالي، فإن المطلوب، في نهاية الأمر، هو مجموعة من التدخلات للوقاية من العنف يعزز بعضها بعضاً، على مستويات متعددة، وتدعمها منظومة قوية لحماية الطفل.

الوقاية من العنف والاستجابة له أمر حاسم؛ لضمان حقوق الطفل، ومن ثم يمكنه أن ينشأ وينمو ويحقق إمكاناته كاملة. وكما أوضحنا في الجزء السابق، فإن تقديم هذه الحماية، غالباً ما يكون في غاية الحساسية والتعقيد، إذ يشارك فيه مختلف الأطراف المعنية - الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية - ويتم من خلال قطاعات متعددة وعلى مستويات إدارية أو جغرافية متنوعة. وقد دفع ذلك الفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال لاتباع نهج شامل متعدد المستويات لتعزيز منظومة حماية الطفل، وفي نفس الوقت التصدي لعوامل الخطر في كافة مراحل حياة الطفل - منذ الطفولة المبكرة حتى المراهقة، وكذلك تعزيز إحداث تغيير إيجابي على مستوى السلوك والمجتمع.

الهدف

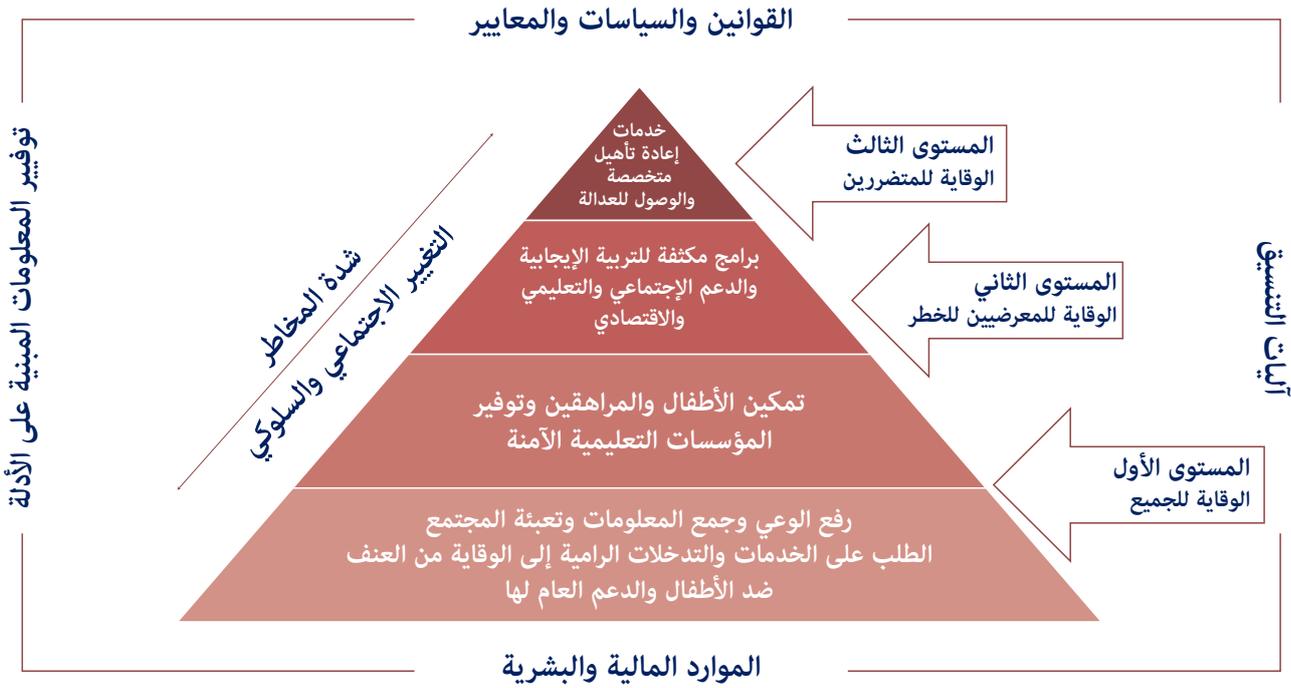
الهدف طويل الأجل هو " جميع الفتيات والفتيان تحت سن ١٨ سنة، ولا سيما الذين يعيشون في ظروف معيشية صعبة، ينشأون في بيئة خالية من كافة أشكال العنف".

وقد يكون من بين الأطفال الذين يعيشون في ظروف معيشية صعبة، الفتيات والفتيان ذوى الإعاقة، أو المتنقلين - المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً، أو المتأثرين بالممارسات الضارة، أو المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة الإيدز، أو الذين يعيشون في فقر مدقع، أو يعيشون في ظل ظروف أخرى من الحرمان الاجتماعي أو الاقتصادي.

نهج شامل متعدد المستويات

من أجل بلوغ هذا الهدف، يتبع نهج شامل للتصدي للعنف ضد الأطفال، مع تنفيذ تدخلات على مستويات متعددة الكثافة المتزايدة وتسهيل الوصول للسكان. وهذا النوع من النهج المتعددة المستويات - الذي يشمل سلسلة الوقاية من المرتببة الأولى والثانية والثالثة - يسعى إلى تحقيق أعلى أثر، من خلال الوصول على مستوى الوقاية من

الإطار الاستراتيجي الوطني للقضاء على العنف ضد الأطفال في مصر



ملاحظة: قد تتناسب بعض الخدمات والتدخلات مع مستويات التدخل المتعددة، ولا يعد ذلك ازدواج في تقديمها، طالما أنها تعكس سلسلة متواصلة من الخدمات اللازمة لتلبية مجموعة كبيرة من الاحتياجات، والتنوع في أوضاع مرحلة الطفولة وأوضاع الأطفال يعني أن الأمر قد يتطلب مجموعة متنوعة من الخدمات المتداخلة لتجنب الثغرات في تقديمها⁹.

نظرية التغيير

التتائج بمجموعة من المبادئ التوجيهية. ونورد أدناه وصفاً تفصيلياً لهذه التدخلات والمبادئ التوجيهية، لكن من الضروري أن نقر هنا بأن هناك مجموعة من الافتراضات التي ينبغي أن تكون صحيحة، لتحقيق الهدف الذي ينطوي على ضمان أن ينشأ كافة الأطفال بآمن من كافة أشكال العنف.

الافتراضات الرئيسية هي:

- الكيانات الحكومية مستعدة وقادرة على القيام باستثمارات هادفة ومستدامة - أي بموارد مالية وبشرية - للتصدي للعنف ضد الأطفال.
- الأطراف المعنية في مختلف القطاعات - سواء الحكومية أو غير الحكومية - تدعم نهجاً شاملاً ومنسقاً للتصدي للعنف ضد الأطفال.
- المجتمعات - بما في ذلك الأطراف الأكثر تأثيراً، والقادة الدينيون، وأولياء الأمور، والمدرسون، والأطفال والمراهقون - منفتحون لتلقي المعارف وإرشادات تغيير السلوك بشأن المواقف وممارسات العنف.

تسترشد أعمال الفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال «بنظرية التغيير»، التي تشمل الناتجين التاليين اللذان يعزز كل منهما الآخر:

النتيجة (١)

نظم حماية الطفل، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات والمراكز، تتمتع بالموارد الكافية، وتستند إلى نظم معلومات مبنية على الأدلة، بتنسيق كامل بين جميع الأطراف المعنية ذات الصلة، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.

النتيجة (٢)

أطفال يستفيدون من الخدمات والتدخلات عالية الجودة، التي تهدف إلى الوقاية من العنف في المرتبة الأولى والثانية والثالثة، في قطاعات متعددة.

المخرجات

وستساهم النتائج الأساسية في تحقيق سبع مخرجات، وقد تم اسناد تدخلات استراتيجية ذات الصلة لكل من السبع مخرجات كما سترشد

نظرية التغيير – الإطار الاستراتيجي الوطني للقضاء على العنف ضد الأطفال

جميع الفتيات والفتيان تحت سن ١٨ سنة^١، ولا سيما الذين يعيشون في ظروف صعبة^٢، يشبون في بيئة خالية من كافة أشكال العنف

الأثر

أطفال يستفيدون من الخدمات والتدخلات عالية الجودة، التي تهدف إلى الوقاية من العنف في المرتبة الأولى والثانية والثالثة عبر القطاعات المختلفة

نظم حماية الطفل على المستوى الوطني، ومستوى المحافظات والمراكز تتمتع بالموارد الكافية وتستند إلى نظم معلومات مبنية على الأدلة بتنسيق كامل بين الأطراف المعنية ذات الصلة، وذلك وفقاً للمعايير الوطنية والدولية

النتائج

رفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات	تمكين الأطفال والمراهقين وتوفير بيئة تعليمية آمنة	تقديم الدعم المكثف للأسر المهمشة وأولياء الأمور ومقدمي الرعاية	توفير خدمات إعادة تأهيل متخصصة للأطفال ضحايا العنف
----------------------------------	---	--	--

جمع وتحليل ونشر البيانات ونتائج البحوث	تعزيز آليات التنسيق على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والمراكز	إنفاذ القوانين و السياسات الحالية مع اقتراح قوانين و سياسات جديدة وضع/إضافة معايير وطنية لحماية الطفل
--	--	---

المخرجات

التدخلات ذات الأولوية

- إعداد برامج متخصصة صديقة للطفل ضحايا العنف ومراعاة للنوع الاجتماعي مع تحقيق العدل للجمعيات - آليات للتوثيق والإحالة	- تضمين مكون للتربية الإيجابية في التدخلات المختلفة - تنفيذ برامج للدعم الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي للأسر المعرضة لخطر العنف	- مكون حول المهارات الحياتية في المناهج و الأنشطة الخارجية - وضع آليات لحماية الطفل في جميع البيئات التعليمية	- تعبئة مجتمعية (مثال: حوارات مجتمعية، مسرح، اتصال مباشر) - حملات إعلامية من خلال التليفزيون والإذاعة ومواقع التواصل الاجتماعي، و برامج ترفيهية تعليمية	- آليات متابعة وتقييم مفعلة ومتاحة - العمل على الفجوات البحثية - إنشاء نظام وطني لإدارة المعلومات استعداداً لإنشاء مرصد وطني لحماية الطفل	- التوسع في لجان الحماية وتفعيلها وبناء قدراتها - تمكين ودعم الفريق الوطني للقضاء على العنف ضد الأطفال	- تعديلات تشريعية ومراجعة السياسات (استراتيجية الطفولة والأمومة- وخطتها التنفيذية متضمنة موازنات تفصيلية، خطة عمل للقضاء على العنف ضد الأطفال) - معايير تقديم الخدمات
---	---	---	---	---	--	---

استراتيجيات الاتصال من أجل التنمية لتغيير العادات والتقاليد الاجتماعية ومراعاة النوع الاجتماعي، وكذلك بناء القدرات يتم تنفيذه على مستوى كافة التدخلات المتوقعة

المحددات

الأعراف والسلوكيات الاجتماعية- الموارد البشرية والمالية- آليات التنسيق

التحديات

انتشار العنف ضد الأطفال خاصة في البيئة المنزلية والمدرسية

المشكلات

^١ بما في ذلك الأطفال المعاقين والأطفال في حراك (الهاجرين واللجئين والنازحين داخليا) المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية والأيدز، يعيشون في فقر مدقع أو يعيشون في ظروف إنسانية طارئة أو يواجهون أي مشكلة اجتماعية أو اقتصادية

^٢ الشركاء المعنيين يمثلون القطاع الحكومي وغير الحكومي

المبادئ التوجيهية

تسترشد جميع البرامج والمبادرات الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية ولحقوق الإنسان والأدلة المعنية بالوقاية من العنف والتصدي له على نحو فعال، بالمبادئ التوجيهية التالية^{٦٠}:

جميع الأطفال لهم الحق على حد سواء في التمتع بالحماية من كافة أشكال العنف، بغض النظر عن جنسهم، أو سنهم، أو قدرتهم أو إعاقاتهم، أو عرقهم، أو دينهم، أو وضعهم الاجتماعي الاقتصادي، أو الحالة القانونية أو حالة الرعاية. وأي إجراء لمنع العنف أو الاستجابة له ينبغي أن يأخذ في الاعتبار احتياجات جميع الأطفال وحقوقهم والمصلحة الفضلى لهم، دون أي تمييز من أي نوع.	التركيز على الحقوق
حقوق الطفل واحتياجاته ستكون المحور الرئيسي، جميع الجهات الفاعلة المشاركة في الوقاية من العنف والتصدي له، ستنتصت للأطفال وتحترم آرائهم، وتزودهم بالسبل المجدية للمشاركة في عملهم وللمساهمة في عمليات صنع القرار	التركيز على الطفل
يشكل العنف مخاطر مختلفة للفتيات والفتيان، وستكون المنظورات المراعية للنوع الاجتماعي محور تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.	مراعاة النوع الاجتماعي
ينبغي أن تسعى جميع البرامج والسياسات ذات الصلة بالعنف ضد الأطفال لفهم الأسباب الجذرية لعدم المساواة والتصدي لها، ومن ثم، يحصل جميع الأطفال على الحماية، ولا سيما من يعانون من أسوأ صور الحرمان.	الإنصاف
تعزيز المساواة بشأن نتائج الحماية وكذلك إتاحة سبل الانتصاف بصورة فعلية للأطفال ضحايا العنف.	المساءلة
تسترشد البرامج والتدخلات التي تتصدي للعنف بأفضل الأدلة المتاحة، وسيستعان بجمع البيانات والأبحاث للتخطيط للبرامج والتدخلات، وقياس أثرها، وتحسينها بصفة مستمرة لضمان نجاحها.	الاستناد للأدلة
يستند الإطار الاستراتيجي الوطني إلى مبدأ الشراكة، والمسؤولية المشتركة، فكل فئة من الفئات التالية لها دور تقوم به؛ الوالدين، والأسر، والمرافق التعليمية، والمجتمعات المحلية والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية والأطفال والمراهقين أنفسهم.	الشراكات

جميع الأطفال لهم الحق على حد سواء في التمتع بالحماية من كافة أشكال العنف
لا يجوز إهمال أي طفل

تتماشى هذه المبادئ التوجيهية مع نهج يستند إلى حقوق الإنسان في وضع البرامج، والمبادئ التي أقرتها الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال. لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع استراتيجية الشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال ٢٠١٦-٢٠٢٠.

منظومة حماية الطفل

القوانين والسياسات والمعايير



لن تستطيع البرامج المعنية بالتصدي للعنف تحقيق أي نجاح دون توافر بيئة داعمة من الناحية السياسية والتشريعية^{١١}. لذلك ينبغي مراجعة القوانين والسياسات والمعايير، وتعزيزها ومواءمتها إذا اقتضى الأمر بالتشاور مع الأطراف المعنية الرئيسية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم والعدالة والأمن والاتصالات.

التدخلات الرئيسية ذات الأولوية

- دمج الأحكام في التشريعات (على سبيل المثال: قانون الطفل (٢٠٠٨)) والسياسات (على سبيل المثال: خطة العمل الوطنية/ الاستراتيجية الوطنية للطفولة والأمومة، والسياسة الوطنية للحد من العنف في البيئة المدرسية) القائمة، التي تحظر صراحة كافة أشكال العنف ضد الأطفال وتعزز الأعراف والسلوكيات الاجتماعية غير العنيفة المنصفة للجنسين.
- إعادة النظر في القوانين ولوائحها وسياساتها الوطنية المتصلة بحماية الأطفال من الاستغلال عبر الانترنت وتغليظ العقوبات علي القرصنة والعصابات الإجرامية بما في ذلك التعاون الدولي والإقليمي.
- وضع خطة عمل وطنية تفصيلية، محددة التكاليف ومتعددة القطاعات، للتصدي للعنف ضد الأطفال، يكون لها أهداف واقعية ذات أطر زمنية، وآليات للمتابعة والتقييم.
- إرفاق المبادرات السياسية والأحكام القانونية الجديدة بتدابير تفصيلية للتنفيذ والإنفاذ الفعال، بما في ذلك معايير تقديم الخدمات، وتخصيص الموارد المالية والبشرية الكافية ومبادرات بناء القدرات لتعزيز قدرات القائمين على إنفاذ القوانين ومقدمي الخدمات في مختلف القطاعات.
- خلق وعي عام بالقوانين والسياسات التي تمت مراجعتها.

آليات التنسيق



يتطلب تقديم خدمات وبرامج الوقاية المسندة بالأدلة إجراءات منسقة تنسيقاً جيداً تقوم بها الجهات الحكومية الوطنية والمحلية المسؤولة عن الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم والعدالة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، مثل النقابات المهنية والمنظمات الدينية والهيئات الأكاديمية والمؤسسات وغيرها من المنظمات غير الحكومية^{١٢}.

التدخلات الرئيسية ذات الأولوية

- تعزيز قدرة الفريق الوطني للقضاء على العنف ضد الأطفال، لتوفير منبر للشركاء عبر البلد وعبر القطاعات، لتبادل المعلومات تبادلاً ممنهجاً، والتعاون وتنسيق الأعمال.
- تحسين عمل لجان حماية الطفل وقدراتها على مستوى المحافظات والمراكز، بما في ذلك قدرتهم على الاستمرار في تحسين السياسات والممارسات الخاصة بحماية الطفل بين الهيئات فيما يتعلق بكافة أشكال العنف ضد الأطفال، مع التركيز بشكل خاص على العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، بما في ذلك الممارسات الضارة.
- اعتماد الدولة إطاراً وطنياً للتنسيق يتضمن رؤية واضحة لتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالطفل ووسائل الإعلام الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى القطاعات وعلى الأصدمة الوطنية والإقليمية والدولية وتزويد إطار التنسيق بما يلزم من الموارد البشرية والتقنية والمالية لأداء عمله بفاعلية.
- تحسين آليات الإبلاغ عن جرائم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضمان سرية البلاغات وحماية الضحايا والشهود.

توفير المعرفة والأدلة



توفير أدلة وبيانات قوية أمر حاسم لتحقيق الغرض والأهداف المبينة في نظرية التغيير. وفيما يتعلق بهذا الشأن، ينبغي أن تسهم عملية جمع البيانات المتسقة الموحدة، والتحليل، والرصد والتقييم في تحديد حجم العنف ضد الأطفال ونطاقه، وتحديد الفئات المحرومة، والإلمام بعوامل الخطر والحماية، وتوجيه السياسات والبرامج، وضمان المساءلة.

التدخلات الرئيسية ذات الأولوية

- إجراء أبحاث حول الثغرات الأساسية في الأدلة، بما في ذلك، دراسة حول انتشار العنف الجنسي ضد الفتيات والفتيان والمراهقين؛ وأبحاث حول المخاطر المتعلقة باستخدام الأطفال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك، التعرض للمضايقات عبر الإنترنت؛ والتحليل المتعمق للأسباب الجذرية للعنف ضد الأطفال والروابط بينهم؛ وتحليل التكاليف والفوائد وتحليل تكاليف التقاعس عن العمل، لتحديد جدوى الاستثمار في القضاء على العنف ضد الأطفال؛ والتقييمات الدقيقة للتدخلات المعنية بالوقاية من العنف والتصدي له.
- إجراء أبحاث وجمع بيانات وتحليلها باستمرار لإيجاد فهم أفضل لكيفية وصول الأطفال إلى وسائل الإعلام الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي وكيفية استخدامهم لها، فضلا عن مدى تأثير هذه الوسائط على حياتهم وشخصياتهم وفكرهم واتجاهاتهم.
- تصميم وتنفيذ نظام وطني لإدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل، من أجل تيسير إدارة الحالات، وعلى النطاق الأوسع، من أجل تقييم عمل منظومة حماية الطفل وتوجيه السياسات ووضع البرامج وتخصيص الموارد.
- إنشاء مرصد وطني داخل المجلس القومي للطفولة والأمومة لتوحيد المعلومات المتعلقة بالعنف ضد الأطفال وتحليلها، والاحتفاظ بمخزن للمعرفة والممارسات الجيدة والابتكارات والدروس المستفادة وضمان تعميمها.



الوقاية من المرتبة الأولى والثانية والثالثة

رفع الوعي، وجمع المعلومات وتعبئة المجتمع



تشير الأدلة إلى أن رفع الوعي وتغيير الأعراف الاجتماعية التي تدعم العنف هما مكونان أساسيان للوقاية من العنف على المدى الطويل والتصدي له على نحو أفضل^{٦٣} مما يتطلب في أغلب الأحيان تعديل الأعراف الاجتماعية والسلوكيات، وخاصة فكرة أن بعض أشكال العنف ليست أفعال عادية فحسب، بل أفعال لها ما يبررها^{٦٤}.

التدخلات الرئيسية ذات الأولوية

- المشاركة في تعبئة المجتمع المحلي عن طريق الحوارات المجتمعية وورش العمل، وما إلى ذلك، من خلال تشجيع أفراد المجتمع - بما في ذلك الفتيان والرجال - وقيادات التغيير المحلية (مثل المؤثرين الرئيسيين والقادة) لاستكشاف المعتقدات والممارسات المشتركة حول العنف ودعم الالتزام العام الجماعي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتغيير.
- إطلاق الحملات الإعلامية الجماهيرية الشاملة المستدامة لرفع الوعي، وإتاحة فرص للمناقشات والمداولات العامة حول الأعراف الاجتماعية غير العنيفة، وتعزيز العلاقات التي تحقق الإنصاف بين الجنسين، ودعم البدائل الإيجابية للتأديب العنيف، وإبراز النماذج الإيجابية التي يحتذى بها، وكذلك تشجيع الإبلاغ عن العنف وسلوك طلب المساعدة.
- نشر ثقافة السلام بمفهومها الشامل لنبد المصطلحات التي تحض على الكراهية والتطرف والتمييز الديني.
- وضع برامج مختلفة لنشر الوعي وتنسق والفئات العمرية بغية توعية الجمهور بوجه عام والأطفال بوجه خاص بالآثار الخاصة بمفاهيم العنف والتطرف التي تتولد عند الأطفال بسبب سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام الرقمية.

تمكين المراهقين والمدارس الآمنة



من الركائز الأساسية لأي استراتيجية استجابة للعنف ضد الأطفال، ضرورة أن تستهدف كسر حاجز الصمت الذي يلتزمه معظم الأطفال، وهم يكابدون حالات من العنف بالمنزل والمدرسة، وتمكين الأطفال من حماية أنفسهم وطلب المساعدة إذا لزم الأمر^{٦٥}. تمثل المدارس سياقاً استثنائياً لتقديم برامج تدريبية على المهارات الحياتية وتوفير بيئات تعليمية حيث يمكن مناقشة المعايير والأعراف الاجتماعية وأوجه التمييز بين الجنسين وتغييرها، بما في ذلك تغيير المواقف والممارسات التي تتسامح مع العنف.

التدخلات الرئيسية ذات الأولوية

- تقوية وتعزيز برامج المهارات الحياتية القائمة على أساس الحقوق، من أجل توفير المعلومات الدقيقة المتاحة للملائمة للأطفال، وتمكين الأطفال والمراهقين من المهارات الحياتية، من خلال المدارس ومراكز الشباب والنوادي الرياضية، بهدف منع العنف عن طريق تطوير قدرات الأطفال على التواصل وإدارة الخلافات ومهارات حل المشكلات ومساعدتهم على بناء علاقات إيجابية غير عنيفة ومراعية للنوع الاجتماعي مع أقرانهم، إضافة إلى بناء قدراتهم على المقاومة لمساعدتهم على التعامل وإدارة المخاطر والتحديات حين يتعرضون للعنف، بما في ذلك المضايقات والتحرش الجنسي.
- تعزيز آليات حماية الطفل في المدارس من خلال قواعد سلوك مهنية وإجراءات واضحة فيما يتعلق بجميع أشكال العنف في المدارس، التي ينبغي أن تشمل آليات تحديد المهام والإبلاغ والاستجابة ونظم الرصد والتقييم.
- إضفاء الطابع المؤسسي على برامج التدريب لبناء قدرات جميع العاملين في المدارس وفي مراحل ما قبل المدرسة، في استخدام استراتيجيات غير عنيفة وتتميز بالاحترام في إدارة الصفوف، فضلا عن مهارات محددة لمنع أمط المضايقات والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والتعامل معه بفعالية.

- تعزيز أنشطة لضمان حق الأطفال في حرية التعبير، وفي إمكانية حصولهم على المعلومات المناسبة، بما في ذلك بيئة استخدام الإنترنت و إنشاء قنوات وطنية آمنة للنشاط الذي يقوده الأطفال، فضلاً عن محتوى تعليمي وترفيهي للأطفال يناسب مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك المحتوى الذي ينتجه الأطفال بأنفسهم.
- إتاحة وجودة البرامج التدريبية للأطفال لضمان تطوير مهاراتهم الرقمية ومعرفتهم بأسس التواصل الاجتماعي، وذلك بهدف تحسين الاستخدام المسؤول لوسائل الإعلام الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تحسين قدرتهم على تجنب المخاطر وحماية أنفسهم من الأذى.
- إشراك الأطفال بفاعلية في تصميم وتنفيذ المبادرات الهادفة إلى تعزيز استخدامهم الآمن لوسائل الإعلام الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك أمانهم عند استخدام شبكة الإنترنت. وإنشاء مدونات وصفحات آمنة على الإنترنت، حيث يستطيع الأطفال الإعراب عن آرائهم ووجهات نظرهم بطريقة مسؤولة وآمنة.

دعم الوالدين/ مقدمي الرعاية والأسر

دعم الأسر وتمكينها من النمو على الرغم من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية هو أمر ضروري لمعالجة بعض العوامل الرئيسية المؤدية للعنف العائلي ضد الأطفال. وتتضمن النهج الواعدة الضمان الاجتماعي المشروط إلى الأسر المحرومة، خاصة عندما يتم تقديمها بالاقتران مع التدريب على التربية الإيجابية لمساعدة الوالدين - آباء وأمهات^{٦٦} - على بناء علاقات قوية وصحية وغير عنيفة مع أطفالهم.



التدخلات الرئيسية ذات الأولوية

- اختيار برنامج للتربية الوالدية مبني على الأدلة - وخاصة البرنامج الذي يمكن أن يستهدف الأسر المحرومة منخفضة الدخل التي لديها أطفال صغار - ومواءمته ليتناسب مع السياق المصري، مع اختبار وتقييم آليات تقديم الخدمة والنتائج الأولية، وتنقيح البرنامج عند الضرورة وتيسير تطويره على المستوى الوطني بالتوازي مع استمرار المتابعة.
- إدماج الرسائل/التثقيف بشأن التربية الإيجابية ضمن خدمات الرعاية السابقة للولادة والتالية لها، والعمل القائم بوحدة الرعاية الصحية الأولية وبرنامج الزيارات المنزلية للرائدات الريفيات ومراكز رعاية الطفولة المبكرة التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي.
- إتاحة ما يكفي من التدريب والدعم للوالدين ومقدمي الرعاية فضلاً عن المهنيين العاملين مع الأطفال ومن أجلهم بما في ذلك في مجال التعليم، من أجل تحسين مهاراتهم التقنية وتبنيهم إلى المخاطر والأضرار المحتملة، وتعليمهم كيفية استخدام التكنولوجيا، وتمكينهم من مساعدة الأطفال على استخدام وسائل الإعلام الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة مسؤولة وآمنة.
- إدماج الرسائل الخاصة بتعزيز الترابط الأسري والتربية الإيجابية والوقاية من العنف والاستجابة للحالات التي تتعرض له في الأدلة والإرشادات التدريبية الخاصة بالميسرين بمراكز رعاية الطفولة المبكرة والعاملين على خط نجدة الطفل والمثقفين الصحيين في المجتمعات المحلية والرائدات الريفيات وموظفي مكاتب التعداد الأسري وغيرهم.
- خلق روابط بين مبادرات الوقاية من العنف ونظم التحويلات النقدية المشروطة (على سبيل المثال برنامج «تكافل وكرامة») من خلال تحفيز الأسر لحضور جلسات محددة للتربية الإيجابية او انخراط برنامج بأكمله عن التربية الإيجابية.

خدمات إعادة التأهيل



من أجل كسر دائرة العنف بنجاح في حياة الأطفال ومساعدتهم على مواجهة توابعه، ينبغي تزويدهم بخدمات فعالة وصديقة للأطفال، ومراعية للفوارق بين الجنسين، ومساعدتهم على طلب المساعدة والدعم والرعاية والإبلاغ بأمان في حال تعرضهم للعنف^{٧٧}.

التدخلات الرئيسية ذات الأولوية

- وضع بروتوكولات وآليات إحالة ونماذج لتقديم خدمات إدارة الحالات لضمان استجابة فعالة ومتعددة القطاعات وصديقة للطفل للاستجابة لحالات الأطفال الذين يعانون من العنف أو المعرضين لخطر التعرض له.
- توفير حزمة شاملة من الخدمات المراعية للطفل والمراعية للفوارق بين الجنسين للأطفال ضحايا العنف، بما في ذلك الرعاية الطبية السرية والمساعدة القانونية والإرشاد النفسي والأسرى.
- توفير التدريب الكافي المعتمد وبناء القدرات المنهجي في مجال الوقاية والحماية - بما في ذلك الاكتشاف المبكر للإساءة والاستجابات الملائمة - لمقدمي خدمات حماية الطفل الرئيسيين في مختلف القطاعات، مثل: الأخصائيين الاجتماعيين (من خلال استخدام المنهج الدراسي للأخصائيين الاجتماعيين المعنيين بحماية الأطفال)، والعاملين في مجال الصحة، والعدالة والرعاية، وموظفي التعليم، والعاملين في المجتمع المحلي، بما في ذلك الرائدات الريفيات.



© UNICEF/Egypt2017/AlDailli

الأدوار والمسؤوليات

يستند الإطار الاستراتيجي الوطني إلى مبدأ الشراكة والمسؤولية المشتركة، فكل فئة من الفئات التالية لها دور تقوم به؛ الوالدين، والأسر، والمرافق التعليمية، والمجتمعات المحلية والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأطفال والمراهقين أنفسهم.

حماية الأطفال من العنف - مسؤولية مشتركة

يتحمل الوالدان/ مقدمو الرعاية والأسر المسؤولية الأولية في تربية أبنائهم وخلق بيئة أسرية محبة تتوفر فيها الحماية^{٦٨}.

ينبغي تمكين الأطفال والمراهقين للمشاركة في القرارات التي تؤثر فيهم، وحماية أنفسهم وأقرانهم، وطلب المساعدة عند اللزوم.

ينبغي أن تحمي المجتمعات المحلية الأفراد الأكثر حرماناً - الأطفال والمراهقين - ودعم الأسر لتربية أبنائهم في مأمن من العنف، وتلعب المجتمعات المحلية والقادة المجتمعيين/ المؤثرين في المجتمعات المحلية دوراً هاماً في مواجهة المواقف الصعبة التي تديم التسامح مع العنف والتغاضي عن العنف بجميع أشكاله.

المدارس والمؤسسات الاجتماعية التي يذهب إليها الأطفال مسؤولة عن توفير بيئات آمنة مواتية للتعليم، من خلال ترسيخ مبادئ المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وعدم العنف واتخاذ الإجراءات الملائمة للوقاية من العنف والتصدي له.

المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك، المنظمات الدينية والمنظمات المجتمعية، لها دور حيوي في تقديم الخدمات (بما في ذلك، بالنيابة عن الحكومة)، والمساهمة في وضع السياسات والبرامج وقاعدة الأدلة، وتعزيز سلامة الطفل وحمايته وحقوقه ورفاهه. كما على القيادات الدينية تشجيع الأسر على الاستمرار في المشاركة في حياة أطفالهم وتوجيههم أثناء استخدامهم لوسائل الاتصال الاجتماعي والانترنت وغرس القيم الروحية والاجتماعية الإيجابية في نفوسهم.

ينبغي أن يظطلع القطاع الخاص بمسؤولياته في احترام حقوق الطفل، والالتزام بدعم حقوق الإنسان للأطفال، عن طريق المساهمة في القضاء على عمالة الأطفال، توفير فرص عمل لائقة للعمال الصغار والوالدين ومقدمي الرعاية، وتدعيم جهود المجتمع المحلي والحكومة لحماية حقوق الأطفال وإعمالها^{٦٩}.

صناعة التكنولوجيا لها دور حاسم في وضع أسس لاستخدام الخدمات القائمة على الإنترنت والتكنولوجيات الأخرى استخداماً أكثر أمناً وسلاماً.

الإعلاميين في وضع جيد يؤهلهم بالإبقاء على حقوق الأطفال على أجندة الأخبار، من خلال التدقيق في الجهود الرامية إلى حماية حقوقهم ومواجهة من أخفقوا في الوفاء بالتزاماتهم تجاه الأطفال، مع ضمان أن ممارستهم هم والقائمون على صناعة الإعلام تقر بحقوق الطفل^{٧٠}.

ينبغي على الجهات الحكومية أن تؤيد وتعزز عدم التسامح مع العنف ضد الأطفال في مؤسساتهم، وفقاً لنص القوانين والسياسات ذات الصلة. علاوة على ذلك، تتحمل هذه الجهات مسؤولية تقديم مجموعة من خدمات الدعم للجميع ومبادرات التدخلات المبكرة للوقاية من العنف وتمويل الخدمات وتنسيقها من قبل القطاع غير الحكومي. كما تتحمل هذه الجهات مسؤولية الخدمات القانونية لحماية الطفل، بما في ذلك الالتزام بحماية الأطفال ضحايا العنف أو الشهود عليه من انتهاكات حقوق الإنسان. وكذلك الالتزام التحقيق مع المسؤولين ومعاقبتهم، ومنحهم الفرصة لمعالجة هذه الانتهاكات^{٧١}.

بغض النظر عن وقوع العنف أو عدم وقوعه، تلتزم الجهات الحكومية التزاماً إيجابياً وفعالاً بدعم ومساعدة الآباء وسائر مقدمي الرعاية للقيام، في حدود إمكاناتهم المالية وقدراتهم، وبما يتناسب مع قدرات الطفل النامية، بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل على النحو الأمثل^{٧٢}. علاوة على ذلك، تضمن الحكومة أن يقوم جميع الأشخاص الذين يتحملون، في سياق عملهم، مسؤولية الوقاية من العنف والحماية منه والتصدي له، بتلبية احتياجات الأطفال واحترام حقوقهم^{٧٣}.

ومن أجل تنفيذ هذه المهام تنفيذاً فعالاً وضمان خلق بيئة تتوافر فيها الحماية لجميع الأطفال، تطلّع المؤسسات الحكومية بدور حيوي في تعزيز أداء منظومة حماية الطفل، بطريقة شاملة منسقة، على مستوى المحافظات والأحياء، من خلال إصلاح القوانين ووضع السياسات، وتعزيز آليات التنسيق متعددة القطاعات، وتخصيص الموارد البشرية والمالية، وبناء قدرات القوة العاملة في مجال حماية الطفل، وجمع الأدلة والمعرفة، والمتابعة والتقييم.

مساهمات القطاعات

لكل قطاع دور بارز في الوقاية من العنف والتصدي له، بما في ذلك، على سبيل المثال وليس الحصر، الرعاية الاجتماعية/الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والعدالة والأمن. والتنسيق بين جميع القطاعات أمر ضروري لتعزيز التغيير الإيجابي على مستوى السلوك والمجتمع، ودعم منظومة حماية الطفل^{٧٤}.

<ul style="list-style-type: none"> تقديم خدمات فعالة وصديقة للأطفال، ومراعية للفوارق بين الجنسين في مجال الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك، حماية الطفل والحماية الاجتماعية، على مستوى الوقاية من المرتبة الأولى والثانية والثالثة أو أي منهم. 	<p>الرعاية الاجتماعية/الحماية الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة الشباب والرياضة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المجتمع المدني)</p>
<ul style="list-style-type: none"> توفير بيئات للتعليم خالية من العنف آمنة شاملة للجميع، وضمان حصول جميع المتعلمين على المعارف والمهارات لتعزيز ثقافة عدم العنف^{٧٥}. 	<p>التعليم (وزارة التربية والتعليم، وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة الشباب والرياضة، المجتمع المدني)</p>
<ul style="list-style-type: none"> التعامل مع العنف ضد الأطفال كمشكلة من مشكلات الصحة العامة، وتحديد الأطفال الذين وقعوا ضحايا للعنف، ومساعدتهم وإحالتهم وتقديم الرعاية الكافية لهم. 	<p>الصحة (وزارة الصحة والسكان، المجتمع المدني)</p>
<ul style="list-style-type: none"> إنفاذ القوانين التي تحمي الأطفال من العنف، وتمنع انفلات الجناة من العقاب وتضمن الوصول المنصف للعدالة للضحايا من الأطفال^{٧٦}. 	<p>العدالة والأمن (وزارة العدل، وزارة التنمية المحلية، وزارة الداخلية، النيابة العامة، نقابة المحامين، المجتمع المدني)</p>
<ul style="list-style-type: none"> توفير وسائل آمنة للاستخدام تكنولوجيا المعلومات والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مع تقديم آليات تمكن تتبع الجناة الذين يرتكبون جرائم إلكترونية في حق الأطفال. 	<p>وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات</p>

الملحق (أ): تعريف المصطلحات

الطفل: كل أنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر.

حماية الطفل: التدابير والهيكل الكفيلة بالوقاية من الإساءة والإهمال والاستغلال والعنف التي تؤثر على الأطفال وبالاستجابة لها.

نظام حماية الطفل: نهج شامل مستدام للاستجابة للمسائل المتعلقة بحماية الطفل، يضم القوانين والسياسات والأنظمة والخدمات الشاملة لجميع القطاعات الاجتماعية - ولا سيما نظم الرعاية الاجتماعية والتعليم والأمن والصحة والعدالة - للوقاية من المخاطر المتعلقة بالحماية والتصدي لها.

عمالة الأطفال: العمل الذي يقوم به طفل تحت الحد الأدنى للسن المحددة لهذا النوع من العمل (على النحو المنصوص عليه بالقوانين الوطنية، وفقاً للمعايير الدولية المقبولة)، ومن المحتمل أن يمثل إعاقة لتعليم الطفل أو نموه الكامل.

زواج الأطفال: زواج رسمي أو رباط غير رسمي، يكون فيه أحد الطرفين على الأقل دون سن الثامنة عشرة.

التجار بالأطفال: تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة من العمر، أو نقلهم أو تسليمهم أو التستر عليهم أو تسلمهم لأغراض الاستغلال.

منظمات المجتمع المدني: تضم منظمات المجتمع المدني المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المحلي، والصناديق الاستثنائية، والجمعيات الخيرية، ومجموعات الدعم.

الإعاقة: الأشخاص ذوي الإعاقة هم كل من يعانون من عاهات بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية طويلة الأجل، قد تمنعهم من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

دعم الأسر: مجموعة من (الخدمات وغيرها) الأنشطة الموجهة نحو تحسين أداء الأسر في تربية الأطفال، وغيرها من الأنشطة الأسرية في نظام من العلاقات الداعمة والموارد، الرسمية وغير الرسمية.

تشويه الأعضاء التناسلية للإناث: أي إجراء يتضمن نزع كامل الأعضاء التناسلية الخارجية الأنثوية أو جزء منها، إضافة إلى جرح أو إصابة الأعضاء التناسلية للأنثى.

دعم الوالدين: مجموعة من (الخدمات وغيرها) الأنشطة الموجهة نحو تحسين نهج الوالدين في التربية وقيامهم بدورهم كأباء وأمهات، وزيادة مواردهم - بما في ذلك، المعلومات والمعارف والمهارات والدعم الاجتماعي - وكفاءاتهم بشأن تربية الأبناء.

التربية الإيجابية: التربية التي تتسم بالدفء والاتساق، حيث ينشئ الوالدين علاقات جيدة مع أبنائهم، ويستخدمون أساليب للتأديب لا تتسم بالعنف، ويمارسون الإشراف على أبنائهم بالشكل الذي يتناسب مع مرحلة النمو التي يمرون بها.

خدمات الوقاية: الأنشطة التي تهدف تحديداً إلى الحد من أو إزالة الأحوال والأوضاع، التي قد تعرض الطفل لمخاطر العنف أو الإيذاء أو الاستغلال قبل وقوعه.

خدمات الاستجابة: تدخلات حماية الطفل الموجهة للتصدي للظروف، التي قد يتعرض الطفل فيها للخطر، يكون قد تعرض للإساءة أو الاستغلال أو الإهمال أو العزل أو تعرض للأذى بسبب عدم توافر الرعاية الأسرية المناسبة، وتهدف هذه الخدمات إلى تقليل إمكانية تكرار الأذى وإلى استعادة رفاه الطفل وإعادة تأهيله لدمجه في الأسرة والمجتمع.

العنف ضد الأطفال: كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة الجسدية أو النفسية، والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية.

التأديب العنيف: الاعتداء النفسي والعقاب الجسدي من جانب الوالدين/مقدمي الرعاية، وقد يحدث في المنزل، أو المدرسة، أو غيرها من الأوساط.

الملحق (٢): قائمة تفصيلية بأدوار ومسؤوليات أعضاء الفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال

يلتزم الفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال، تماشياً مع الدستور المصري (٢٠١٤)، واتفاقية حقوق الطفل، وغيرها من المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، ووفقاً لاختصاصه، بتعزيز وتنسيق الجهود الرامية إلى القضاء على كافة أشكال العنف ضد الأطفال، ويحظى أفراد الفريق بالتشجيع لتقديم الدعم بطريقة منسقة، كل في إطار ولاياته ومسؤولياته وسياساته، لتنفيذ ورصد التدخلات الاستراتيجية المبنية بهذا الإطار الاستراتيجي الوطني ونظرية التغيير الخاصة به.

ويبين الجدول التالي ملخص للأدوار والمسؤوليات الأساسية التي تحددت لأعضاء الفريق بورشة العمل المعنية بالاستعراض، التي انعقدت بالقاهرة في ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧.

على ان القائمة لا تمثل كل أعضاء الفريق الوطني

الأدوار والمسؤوليات الأساسية		
	النتائج (١) نظم حماية الطفل، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات والمراكز، تتمتع بالموارد الكافية، وتستند إلى نظم معلومات مبنية على الأدلة، بتنسيق كامل بين جميع الأطراف المعنية ذات الصلة، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.	الجهة
	النتائج (٢) أطفال يستفيدون من الخدمات والتدخلات العالية الجودة، التي تهدف إلى الوقاية من العنف في المرتبة الأولى والثانية والثالثة، في قطاعات متعددة.	
<ul style="list-style-type: none"> إعداد وإطلاق الحملات الإعلامية والتوعوية للقضاء على العنف ضد الأطفال دعم خط نجدة الطفل وخط المشورة الأسرية في تقديم المعلومات والمشورة والدعم والإحالة. 	<ul style="list-style-type: none"> اقترح القوانين والسياسات ووضع الاستراتيجيات (الاستراتيجية القومية للطفولة والأمومة وخطتها الوطنية). دعم وتعزيز آليات التنسيق الخاصة بالقضاء على العنف ضد الأطفال (على سبيل المثال لجان حماية الطفل، والفريق الوطني لمناهضة العنف ضد الأطفال) من خلال الدعم الفني وأعمال الدعوة. إعداد الدراسات والأبحاث الوطنية المتعلقة بالقضاء على العنف ضد الأطفال، والإشراف عليها والمساعدة في نشرها. إقامة المرصد الوطني لحقوق الطفل والعمل على استدامته. 	المجلس القومي للطفولة والأمومة
<ul style="list-style-type: none"> التوعية بشأن خط نجدة الطفل بمرافق الرعاية الصحية. تنفيذ برامج لبناء القدرات للعاملين بمجال الرعاية الصحية، بشأن التعرف على حالات العنف ضد الأطفال والإبلاغ عنها. رفع الوعي بشأن التربية الإيجابية من خلال مراكز/وحدات تقديم خدمات الرعاية الصحية. 	<ul style="list-style-type: none"> تبني سياسة لحماية الطفل في وحدات الرعاية الصحية والمستشفيات العامة والخاصة، مع تحديد قواعد سلوك مهنية وإجراءات للإبلاغ عن أي حالات عنف، وفقاً للأحكام القانونية ذات الصلة. تعزيز التنسيق بين القطاعات والأقسام، بما في ذلك قسم رعاية الأمومة والطفولة وعيادات الدعم النفسي، وقسم التنقيف الصحي. تعزيز قاعدة الأدلة من خلال إنشاء قاعدة بيانات لحالات العنف التي تم رصدها وإحالتها. 	وزارة الصحة والسكان
<ul style="list-style-type: none"> بناء قدرات مقدمي الرعاية حول التربية الإيجابية داخل جميع وحدات الخدمة بالوزارة. توسيع قاعدة "تكافل وكرامة" وباقي خدمات الوزارة. 	<p>دعم الإصلاحات القانونية والسياسية من أجل:</p> <p>« تشديد العقوبة على الأبوين في حالة الإهمال (بالتنسيق مع وزارة العدل)</p> <p>« تنظيم العمل داخل مؤسسات رعاية الأطفال ووحدات الخدمات من خلال تحديد معايير جودة خاصة بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة.</p> <ul style="list-style-type: none"> تعزيز نظام الأسر البديلة لكفالة الأطفال مجهولي النسب. تفعيل الشراكة مع المجتمع المدني والجمعيات الأهلية. التنسيق والتوحيد بين الخطوط الساخنة للجهات الحكومية على مستوى الجمهورية. 	وزارة التضامن الاجتماعي

الأدوار والمسؤوليات الأساسية		الجهة
<p>النتائج (١).</p> <p>نظم حماية الطفل، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات والمراكز، تتمتع بالموارد الكافية، وتستند إلى نظم معلومات مبنية على الأدلة، بتنسيق كامل بين جميع الأطراف المعنية ذات الصلة، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.</p>	<p>النتائج (٢).</p> <p>أطفال يستفيدون من الخدمات والتدخلات العالية الجودة، التي تهدف إلى الوقاية من العنف في المرتبة الأولى والثانية والثالثة، في قطاعات متعددة.</p>	
<p>دعم الإصلاحات القانونية والسياسية من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> تضمن قضية مناهضة العنف ضد الأطفال بالإستراتيجية القومية للتعليم . وضع تشريعات لتعزيز دمج ذوي الإعاقة بالتعليم العام والفني وحمايتهم، وإعداد اللوائح الخاصة بعملية التنفيذ. اقترح تشريعي لنظام تعليمي يستوعب المتسربين والمتسربات (مدارس مجتمعية من سن ١٥ سنة فما فوق وخاصة للسيدات اللاتي تسربن بسبب الزواج المبكر). تضمن معايير خاصة بمناهضة العنف ضمن معايير التقييم لاعتماد المدارس من خلال الهيئة القومية للاعتماد والجودة . تفعيل قرار ٢٨٧ لسنة ٢٠١٦ والخاص بلائحة الانضباط المدرسي . تعديل القرار الوزاري رقم (٣٠٦) لسنة ٢٠١٣ والخاص بمجلس الأمناء بحيث يتيح متابعة دورية لدور الأخصائي الاجتماعي بالمدرس ومساعدته في مقاومة وحماية الأطفال من العنف داخل المدرسة . تبنى آلية تنسيق لربط عملية رصد الأطفال ضحايا العنف بالمدارس والتشبيك مع خط النجدة ولجان الحماية. تشجيع البيانات المبنية على الأدلة عن طريق إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأطفال المعنفين بالمدارس وتشجيع إجراء المزيد من البحوث والدراسات لكشف حجم مشكلة العنف وأسبابها وأفضل الطرق للتصدي لها. 	<ul style="list-style-type: none"> رفع مستوى وعي الأطفال بالمخاطر المتعلقة بالتعرض للعنف وتمكينهم من طلب المساعدة عند حدوث العنف والإبلاغ عن حالات العنف عن طريق الخطوط الساخنة الخاصة بذلك. رفع مستوى الوعي لأولياء الأمور بالآثار الناتجة عن ممارسة العنف ضد الأطفال بما يشمل ختان الإناث وزواج الأطفال والتأديب العنيف. تضمن المفاهيم والقيم الإيجابية بالمناهج وخاصة حقوق الإنسان وقيم السلام . وضع برامج صيفية لمناهضة العنف ضد الأطفال باستخدام استراتيجيات التعلم النشط. توفير الدعم النفسي للمعنفين داخل المدرسة. تحديد والتصدي للأعراف الاجتماعية والثقافات المتعلقة بالعنف واستبدالها بتطبيق مبادئ التربية الإيجابية لدي فريق العمل بالمدرس وأولياء الأمور توسيع نطاق البرامج التدريبية والإرشادية التي يتم اعتمادها بوزارة التربية والتعليم تحت مظلة الأكاديمية المهنية للمعلم، والمقدمة للقائمين على العملية التعليمية، والتي تتناول العنف ضد الأطفال وكيفية توفير الدعم النفسي والاجتماعي والتربوي لضحاياها . إيجاد ثقافة توعوية من خلال تفعيل الأنشطة والممارسات والأداءات الفعلية داخل وخارج المدرسة بحيث نضمن من خلالها نشر الوعي بأسباب العنف ضد الأطفال وأنواعه وأساليب الوقاية منه والتصدي له. 	وزارة التربية والتعليم
<p>دعم إصلاح القوانين والسياسات، من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> « تشديد العقوبة المفروضة على الجناة « تشجيع الإبلاغ عن العنف « رفع العقوبة المفروضة على البلاغات الكاذبة بوقوع العنف • إبلاغ وزارة التضامن الاجتماعي بالإحصاءات • الدعوة لتعيين/نشر ضباط متفرغين، يتم تعيينهم بقرار رسمي، للعمل كرؤساء لوحات حقوق الإنسان في كل قسم/نقطة من أقسام/نقاط الشرطة. 		وزارة الداخلية
<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء وحدات للطب الشرعي بوزارة العدل، تضطلع بمسؤولية الكشف عن حالات العنف ضد الأطفال، ودعم هذه الوحدات. • مواصلة عقد ورش عمل للقضاة حول حقوق الأطفال ضحايا العنف أو الشهود عليه. • التنسيق مع كافة الشركاء المعنيين: « المجلس القومي للطفولة والأمومة « وزارة الداخلية « وزارة التضامن الاجتماعي « النيابة العامة « الصحة النفسية للمراهقين والأطفال 	<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة دليل حماية حقوق الأطفال ضحايا العنف. 	وزارة العدل
<ul style="list-style-type: none"> • دعم الإصلاحات القانونية من أجل حماية الأطفال ضحايا الجرائم أو الشهود عليها. • وضع إجراءات موحدة وتطبيقها في النيابة العامة. • جمع البيانات بشأن حالات الأطفال ضحايا العنف أو الشهود عليه. • التنسيق مع الجهات المعنية. 	<ul style="list-style-type: none"> • اقتراح آليات للعمل للتصدي للعنف ضد الأطفال على نحو أفضل، على سبيل المثال، من خلال اقتراح الإجراءات بالتدخلات الاجتماعية. 	النيابة العامة

الأدوار والمسؤوليات الأساسية		
	النتائج (١). نظم حماية الطفل، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات والمراكز، تتمتع بالموارد الكافية، وتستند إلى نظم معلومات مبنية على الأدلة، بتنسيق كامل بين جميع الأطراف المعنية ذات الصلة، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.	الجهة
	النتائج (٢). أطفال يستفيدون من الخدمات والتدخلات العالية الجودة، التي تهدف إلى الوقاية من العنف في المرتبة الأولى والثانية والثالثة، في قطاعات متعددة.	
	الدعوة للإصلاحات التشريعية واقتراحها، لضمان: • رفع العقوبات المفروضة على المستغلين للأطفال، وتوفير حماية أفضل للمبلغين عن وقوع العنف وضحاياه، وحماية الأطفال من التعذيب، وتجريم الإساءة اللفظية. • الدعوة لإنشاء قسم للطب الشرعي. • تقديم الدعم لتعزيز قطاع الاستخبارات وجمع المعلومات. • الدعوة لإنشاء مراكز بكل محافظة للكشف عن الجرائم. • تفعيل القوانين والإجراءات المتاحة لمنع نشر أي بيانات تتعلق بالأطفال ضحايا العنف أو مرتكبيه أو الشهود عليه.	نقابة المحامين
• رفع الوعي بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. • تنظيم ندوات للأطفال في جميع المحافظات (٢٧ محافظة) لرفع الوعي بشأن مخاطر العنف وكيفية إدارتها. • تنفيذ الأنشطة الإبداعية، بما يتماشى مع رغبات الشباب ومصالحهم واهتماماتهم. • تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة دمج الأطفال المتضررين وأسرهم، بما في ذلك، من خلال برامج إعادة التأهيل. • الاستفادة من الكوادر الشبابية والأطفال في الوصول إلى الأسر. • المشاركة في تحديث التدخلات الدينية وتنشيطها. • عقد ورش العمل التفاعلية للأسر على نحو مستدام. • عقد ورش عمل ثقافية تفاعلية للمقبلين على الزواج.	— دمج الإطار الاستراتيجي الوطني للقضاء على العنف ضد الأطفال في خطة الوزارة، بهدف: « دمج تدخلات القضاء على العنف ضد الأطفال في مرافق الوزارة وبرامجها (على سبيل المثال، مراكز الشباب). » تشكيل لجان متخصصة بالمحافظات ولجنة رفيعة المستوى على المستوى الوطني؛ لتنفيذ بنود الإطار الاستراتيجي ذات الصلة وضمان متابعة التدخلات وتقييمها. « تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية من أجل تكثيف الجهود. » تعزيز القوانين والسياسات المعنية بالتنقيف ورفع الوعي، والتي تتناول العنف ضد الأطفال وتدعم الجهات المعنية في تنفيذ/تفعيل هذه القوانين.	وزارة الشباب والرياضة
• اقتراح أحكام قانونية لحماية الطفل ضد كافة أشكال العنف في المدارس. • متابعة تنفيذ القوانين على أرض الواقع، ورصد الثغرات في التنفيذ والإبلاغ بها. • مراجعة الثغرات المحددة في القوانين وإعادة صياغتها. • تنفيذ آليات لضمان الإسراع بوصول الأطفال للعدالة، وتنشيط دور محكمة الأسرة. • إنشاء لجنة لأعضاء البرلمان وأصدقاء حقوق الطفل. • الإسراع باعتماد "قانون الشهود والمبلغين"، ولا سيما فيما يتعلق بهؤلاء ذوي الصلة بالإبلاغ عن الأطفال المعرضين لخطر العنف. • تجريم أعمال التحرش والاعتصاب وتكثيف العقاب المفروض على هذه الجرائم. • دعم خط ١٦٠٠٠ لمساعدة الأطفال وتنفيذ آلياته. • تعزيز دور لجان حماية الأطفال المنصوص عليها في قانون الطفل. • دعم تأسيس مرصد الطفل داخل المجلس القومي للطفولة والأمومة. • وضع آلية لضمان حماية حقوق الطفل في جميع القوانين ذات الصلة التي ناقشها المجلس.	• رفع الوعي بين أعضاء البرلمان بحقوق الطفل وآليات حمايته. • الدعوة لإنشاء مراكز للعلاج/ التأهيل لضحايا الإيذاء النفسي والجسدي. • الدعوة لزيادة ميزانية الدولة لتخصيص بند مستقل للجان حماية الطفل.	البرلمان
• تثقيف رجال الكنيسة والقيادات الدينية بشأن العنف ضد الأطفال، ومدى انتشاره وأسبابه وكيفية منع وقوعه والتصدي له. • وضع رسائل موحدة للتواصل حول العنف ضد الأطفال، لنشرها بجميع الكنائس بمصر. • تثقيف الأسر بشأن منع العنف، بما في ذلك، زواج الأطفال. • تثقيف الأطفال/ المراهقين بالمدارس، وكذلك المدرسين بشأن منع وقوع العنف والتصدي له.	• تعزيز التنسيق مع لجان حماية الطفل، من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد الأطفال.	أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية والمسكونية التابعة للكنيسة القبطية

الأدوار والمسؤوليات الأساسية		
	النتائج (١). نظم حماية الطفل، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات والمراكز، تتمتع بالموارد الكافية، وتستند إلى نظم معلومات مبنية على الأدلة، بتنسيق كامل بين جميع الأطراف المعنية ذات الصلة، وفقاً للمعايير الوطنية والدولية.	الجهة
	النتائج (٢). أطفال يستفيدون من الخدمات والتدخلات العالية الجودة، التي تهدف إلى الوقاية من العنف في المرتبة الأولى والثانية والثالثة، في قطاعات متعددة.	
<ul style="list-style-type: none"> • رفع الوعي بشأن حقوق الطفل وحمايته، وزواج الأطفال وعمالة الأطفال، من خلال استهداف قطاع عريض من الجمهور، عن طريق: <ul style="list-style-type: none"> « عقد ٢٠٠ ندوة شهرياً في ٩٦ مركزاً إعلامياً ووكالة إعلامية في أنحاء مصر. « إعلانات تلفزيونية من إنتاج مركز الإعلام والتعليم والاتصال. « نوادي للأطفال بمراكز المعلومات. 		الهيئة العامة للاستعلامات
<ul style="list-style-type: none"> • دعم تنفيذ البرامج التأهيلية بالتعاون مع لجان حماية الطفل. • تنفيذ برامج رفع الوعي وبناء القدرات للمتخصصين العاملين بالمحافظات. 	<ul style="list-style-type: none"> • تمويل خطة الاستثمار بالمحافظات. • تعزيز التنسيق بين المديرية بالمحافظات، من خلال الهيئات التنفيذية أو دعم إنشاء لجنة للمتخصصين، بما في ذلك ممثلو لجان حماية الطفل. • إنشاء لجنة مركزية بوزارة التنمية المحلية لتنسيق العمل بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال بين المحافظات. • توفير مقرات لوحدة الحماية، تعمل في إطار الهيكل التنظيمي للجان حماية الطفل. 	وزارة التنمية المحلية
<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في بناء قدرات جميع من يتعاملون مع الأطفال بشأن أهمية حقوق الطفل والممارسات التي تمثل انتهاك لحقوقهم. • تقديم الدعم القانوني والتأهيل النفسي والتمكين الاقتصادي لضحايا العنف، لضمان إعادة دمجهم في المجتمع على نحو ملائم. • رفع وعي المجتمع المحلي بشأن حقوق الطفل وكيفية تحديد أشكال العنف المختلفة. 	<ul style="list-style-type: none"> • وضع آليات لتنفيذ التشريعات القائمة. • مراجعة وتقديم الاقتراحات بشأن تحسين القوانين المعنية بالعنف ضد الأطفال. • تأسيس شراكات فعالة وآليات للتنسيق مع كافة المنظمات غير الحكومية لحماية الأطفال من العنف وتعبئة الموارد في هذا الشأن. • اقتراح أطر المتابعة والتقييم الأكثر ملاءمة بمشاركة الأطراف المعنية ذات الصلة على كافة المستويات. 	المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> • نشر ثقافة حقوق الطفل بين المشاركين في العملية التعليمية، وفقاً لاحتياجات الفئات العمرية المختلفة والثقافات المحلية. • تثقيف الأطفال والمراهقين بشأن سبل حمايتهم من التحرش وكيفية حصولهم على التوجيه والدعم. • وضع برامج لرفع الوعي بشأن حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وكيفية احترام حقوقهم وحمايتهم. 	<ul style="list-style-type: none"> • رفع الوعي بشأن القوانين والسياسات المعنية بالطفل. 	وزارة الثقافة - المركز القومي لثقافة الطفل

1. World Health Organization (2016) *INSPIRE: seven strategies for ending violence against children*. (٢٠١٦). منظمة الصحة العالمية مجموعة الاستراتيجيات السبع لوضع حد للعنف ضد الأطفال
2. Ministry of Health and Population (2015) *Egypt Demographic and Health Survey*; National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt – Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut*; UN Women Egypt (2013) *Study on Ways and Methods to Eliminate Sexual Harassment in Egypt*
3. National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt - Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut-*
المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة يونيسف مصر العنف ضد الأطفال في مصر - استطلاع كمي ودراسة كيفية في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط
4. General Assembly (2015) *Resolution Adopted by the General Assembly, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*
الخطة القومية لمناهضة ختان الإناث ٢٠١٦-٢٠٢٠، الخطة الإستراتيجية للحد من الزواج المبكر ٢٠١٥-٢٠٢٠، المجلس القومي للسكان
6. UN Women Egypt (2013) *Study on Ways and Methods to Eliminate Sexual Harassment in Egypt*; Ministry of Health and Population (2015) *Egypt Demographic and Health Survey*; National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt - Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut*;
7. Central Agency for Public Mobilization and Statistics (2017) *Egypt Census 2017*
8. National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt - Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut-* (٢٠١٥)
العنف ضد الأطفال في مصر - استطلاع كمي ودراسة كيفية في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط
9. Ibid
10. Article 19, United Nations Convention on the Rights of the Child (CRC); Committee on the Rights of the Child (2011) *General Comment No. 13 - The right of the child to freedom from all forms of violence*; End Violence Against Children – The Global Partnership (2016) *Strategy 2016-2020*
11. National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt - Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut* (٢٠١٥)
المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة يونيسف مصر (٢٠١٥) - العنف ضد الأطفال في مصر - استطلاع كمي ودراسة كيفية في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط -
12. Ministry of Health and Population (2015) *Egypt Demographic and Health Survey*
المسح السكاني الصحي - مصر (٢٠١٥)
13. Ibid
14. UNICEF global databases, 2017 - see UNICEF (2017) *A familiar face – Violence in the lives of children and adolescents*

15. Committee on the Rights of the Child (2011) *Concluding observations* (<http://hrlibrary.umn.edu/arabic/crc.htm>): Egypt; National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt – Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut*; التعليق العام للجنة حقوق الطفل رقم ١٣ لسنة ٢٠١١ حول حق الطفل في التحرر؛ من جميع أشكال العنف
16. National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt - Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut* (٢٠١٥) المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة يونيسف مصر (٢٠١٥) - العنف ضد الأطفال في مصر - استطلاع كمي ودراسة كيفية في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط
17. Ibid
18. UN Women Egypt (2013) *Study on Ways and Methods to Eliminate Sexual Harassment in Egypt*
19. Ibid
20. National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt - Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut* (٢٠١٥) المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة يونيسف مصر (٢٠١٥) - العنف ضد الأطفال في مصر - استطلاع كمي ودراسة كيفية في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط
21. Ibid
22. Ministry of Health and Population (2015) *Egypt Demographic and Health Survey*; National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt – Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut*
23. Ibid
24. National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt - Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut* (٢٠١٥) المجلس القومي للطفولة والأمومة ومنظمة يونيسف مصر (٢٠١٥) - العنف ضد الأطفال في مصر - استطلاع كمي ودراسة كيفية في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط
25. Ibid
26. Ofcom 2016 – Children and Parents: Media use and Attitudes Report.
27. Lilley, C., Ball, R. and Vernon, H. (2014): The Experience of 11-16 years old on social networking sites.
28. McAfee Survey of Children and Parents as Reported in the Guardian (14 November 2014): Number of children who are victim of cyberbullying doubles in a year.
29. Livingstone, S. (2014) Net children go mobile: the UK report: a comparative report with findings from the UK 2010 survey by EU Kids Online.

30. World Health Organization (2016) *INSPIRE: seven strategies for ending violence against children*. (٢٠١٦). منظمة الصحة العالمية
مجموعة الاستراتيجيات السبع لوضع حد للعنف ضد الأطفال
31. UNICEF (2015) *Child protection – The case for support*
32. Turner, H., Finkelhor, D. (1996) *Corporal Punishment as a Stressor Among Youth*; Thompson, R. (2005) *Suicidal among 8-Year-olds Who Are Maltreated and At Risk: Findings from the LONGSCAN Studies*; Evans E et al. (2005) *Suicidal Phenomena and Abuse in Adolescents: A Review of Epidemiological Studies*; Csorba J et al. (2001) *Family and School-related Stresses in Depressed Hungarian Children*
33. UNICEF (2014) *Hidden in Plain Sight: A statistical analysis of violence against children*
محجوب عن الأنظار - تحليل احصائي للعنف ضد الأطفال - يونيسف ٢٠١٤
34. UNICEF (2015) *Child protection – The case for support*
35. Plan (2010) *Prevention pays: the economic benefits of ending violence in schools* – see Special Representative of the Secretary-General on Violence Against Children (2013) *Toward a world free from violence: Global survey on violence against children*
36. Fang, X. et al (2012) *The economic burden of child maltreatment in the United States and implications for prevention* – see Special Representative of the Secretary-General on Violence Against Children (2013) *Toward a world free from violence: Global survey on violence against children*
37. Vivian Reding, Vice-President of the European Commission, responsible for Justice, Fundamental Rights and Citizenship, speech at the EU Conference on Violence against Children, Brussels, 25 November 2010 – see Special Representative of the Secretary-General on Violence Against Children (2013) *Toward a world free from violence: Global survey on violence against children*
38. Fry, D. (2016) *Preventing violence against children and how this contributes to building stronger economies*
39. Krug, E. Dahlberg, L., Mercy, J., Zwi, A., Lozano, R. (2002) *World report on violence and health*; Centers for Disease Control and Prevention (2015) *Child maltreatment: Risk and protective factors*; World Health Organization (2016) *INSPIRE: seven strategies for ending violence against children*
40. Ministry of Health and Population (2015) *Egypt Demographic and Health Survey*
المسح السكاني الصحي - مصر (٢٠١٥)
41. UN Women Egypt (2013) *Study on Ways and Methods to Eliminate Sexual Harassment in Egypt*; National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt - Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut*
42. National Council for Childhood and Motherhood (NCCM) and UNICEF (2015) *Violence against children in Egypt - Quantitative survey and qualitative study in Cairo, Alexandria and Assiut*

43. World Health Organization (2016) *INSPIRE: seven strategies for ending violence against children*. (٢٠١٦) منظمة الصحة العالمية مجموعة الاستراتيجيات السبع لوضع حد للعنف ضد الأطفال
44. UNICEF (2017) *Theory of Change: Preventing and responding to violence against children and adolescents*
45. Pinheiro, P. (2006) *World Report on Violence Against Children - United Nations Secretary-General's Study*
46. Kotchick, B and Forehand, R. (2002) *Putting parenting in perspective: A discussion of the contextual factors that shape parenting practices* – see Lachman, J., Booij, A. and Doubt, J. (2016) *Family Strengthening & Violence Prevention in Egypt – Report to UNICEF from a scoping visit regarding opportunities for positive parenting interventions in Egypt*
47. Belsky, J., et al. (2005) *Intergenerational transmission of warm-sensitive-stimulating parenting: A prospective study of mothers and fathers of 3-year-olds* – see Lachman, J., Booij, A. and Doubt, J. (2016) *Family Strengthening & Violence Prevention in Egypt – Report to UNICEF from a scoping visit regarding opportunities for positive parenting interventions in Egypt*
48. General Assembly (2015) *Resolution Adopted by the General Assembly, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*
49. UNICEF Egypt (2017) *First Annual Progress and Utilization Report EU-financed “Expanding Access to Education and Protection for at Risk Children in Egypt” Programme*
50. UNICEF Egypt (2016) *Mapping of Existing Entry Points for a Parenting Programme in Egypt*
51. Committee on the Rights of the Child (2011) *Concluding observations: Egypt*
52. Ibid
53. المحبة، السلام، التسامح.. رسائل أساسية من الإسلام والمسيحية لحماية الأطفال من العنف والممارسات الضارة | المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث
“ السكانية بجامعة الأزهر وأسقفية الخدمات العامة والاجتماعية والمسكونية التابعة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، بدعم من منظمة يونيسف
54. http://www.mcit.gov.eg/Ar/Digital_Citizenship/Internet_Safety
اللجنة الوطنية للاستخدام الآمن للإنترنت
55. Committee on the Rights of the Child (2011) *Concluding observations: Egypt*; UNICEF Egypt (2016) *Budget analysis and costing of child protection services in Egypt: Baseline Executive Report*; UNICEF Egypt (2016) *Documentation of the child protection mechanism in Alexandria and Asyut*
56. Ibid
57. Ibid
58. Department of Social Development (2013) *South African National Prevention and Early Intervention Strategy*

59. UNICEF EAPRO (2009) *East Asia and the Pacific Child Protection Programme Strategy Toolkit*
60. End Violence Against Children – The Global Partnership (2016) *Strategy 2016-2020*
61. UNICEF (2014) *Ending violence against children: six strategies for action*
62. World Health Organization (2016) *INSPIRE: seven strategies for ending violence against children* (٢٠١٦). منظمة الصحة العالمية
مجموعة الاستراتيجيات السبع لوضع حد للعنف ضد الأطفال
63. UNICEF (2014) *UNICEF Strategic Plan, 2014-2017*
64. World Health Organization (2016) *INSPIRE: seven strategies for ending violence against children* (٢٠١٦). منظمة الصحة العالمية
مجموعة الاستراتيجيات السبع لوضع حد للعنف ضد الأطفال
65. Ibid
66. Fortson, B., Kelvins, J. Merrick, M. Gilbert, L. & Alexander, S. (2016) *Preventing child abuse and neglect: A technical; package for policy, norm, and programmatic activities*. Atlanta, GA: National Center for Injury Prevention and Control, Centers for Disease Control and Prevention; World Health Organization (2016) *INSPIRE: seven strategies for ending violence against children*; UNICEF (2014) *Ending violence against children: six strategies for action*
67. World Health Organization (2016) *INSPIRE: seven strategies for ending violence against children* (٢٠١٦). منظمة الصحة العالمية
مجموعة الاستراتيجيات السبع لوضع حد للعنف ضد الأطفال
68. Article 18, Convention on the Rights of the Child (CRC) بند ١٨ - اتفاقية حقوق الطفل
69. UNICEF (2013) *Children are everyone's business – Workbook 2.0*
70. UNICEF (2005) *The Media and Children's Rights*
71. Committee on the Rights of the Child (2011) *General Comment No. 13 - The right of the child to freedom from all forms of violence*
72. Ibid
73. Ibid
74. UNICEF (2017) *Theory of Change: Preventing and responding to violence against children and adolescents*
75. General Assembly (2015) *Resolution adopted by the General Assembly, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*
76. Ibid

مراجع ومصادر إضافية:

- اللجنة الدولية لحقوق الطفل.
- اللجنة الإفريقية لخبراء حقوق ورفاهية الطفل بالإتحاد الأفريقي.
- مقالات الدكتورة عزة العشماوى: «ورقة عمل حملة قومية لمناهضة التطرف الناجم عن وسائط الإعلام الرقمية للأطفال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات».





هذا الإصدار تم تنفيذه بدعم من الاتحاد الأوروبي. مضمون هذا الإصدار هو مسؤولية المجلس القومي للطفولة والأمومة ويونيسف ولا يمكن بأي حال أن يعتبر انعكاساً لرؤى الاتحاد الأوروبي.